

مجلة المعجمية - تونس

ع 11

1995

المعجم والمعرفة*

بقلم : إبراهيم بن مراد

1 - تمهيد :

انتهينا في الفصل السابق إلى أن علم اللغة قائم على ثنائية يكوّنها علم المعجم باعتباره «علم المفردات»، وعلم النحو باعتباره «علم التركيب». وقد خالفنا بهذا المفهوم الذي أعطيناه للنحو مفهوماً آخر قد أخذ في الظهور مع «النظرية التوليدية النموذجية» في أواسط السنوات الستين - بظهور كتاب «مظاهر النظرية التركيبية» لثومسكي - ثم توسّع وازداد تمكّنا مع «النظرية التوليدية النموذجية الموسّعة» فالنظرية التوليدية النموذجية الموسّعة المعدّلة. وهذا المفهوم يتلخّص في أن «النحو هو نظرية اللغة المتمثلة التصورية اللغوية»⁽¹⁾. وهذا المفهوم أخصّ من مفهوم «النحو العالمي» (Universal Grammar) الذي يرادف

* هذا فصل ثالث من كتاب لنا تحت الطبع عنوانه «مقدمة لنظرية المعجم» وقد سبق أن نشرنا منه في العدد المزدوج 9-10 (1993 - 1994) من «مجلة المعجمية» (ص ص 29-81) الفصلين الأوّل والثاني، وقد تحدثنا في الفصل الأوّل عن نظرية المعجم في اللسانيات الحديثة وناقشنا آراء جماعة من اللسانيين المحدثين رأينا فيها ما يعطل قيام نظرية في المعجم قوية مستقلة، وحلّلنا في الفصل الثاني المكونات المباشرة لنظرية المعجم، وأمّا هذا الفصل الثالث فقد عرضنا فيه الأسس المعرفية التي يقوم عليها علم المعجم، وقد ناقشنا أثناء العرض الأسس المعرفية التي تجعل المعجم «ذيلًا» للنحو وبيننا خطأها.

(1) "the linguist's theory of the I-language" - ينظر : Chomsky : Linguistics and the Adjacent

Fields, p. 9. و "I" في مصطلح "I-language" رمز لـ "Internalized" أي «متمثل» (في

الدماغ)، و "Intentional" أي «تصوري»، ينظر المرجع نفسه، ص 9. وينظر حول هذا المفهوم

أيضا : المرجع نفسه، ص ص 12 - 14 ؛ وكذلك : Chomsky : Knowledge of Language, pp.

R. Carston : The Minimalist Program, p. 6, 15-17. وينظر أيضا : R. Carston :

Language and cognition, pp. 38-40

«النظرية اللسانية» (Linguistic theory) ويطلق على «الحالة البدئية للملكة اللغوية، وهي مكون من مكونات الدماغ، وجزء من الهبة البيولوجية الثابتة»⁽²⁾. ومفهوم «النحو» إذن جامع هنا للمنهج التوليدي باعتباره نظاما معرفيا، ولنظرية هذا النظام اللغوية.

وإذن فإن هناك «نحوا عالميا» هو «نظرية لسانية» عامة، و«نحوا» هو «نظرية لغوية» متأسسة على ما يسمى «لغة متمثلة تصورية»، وهي «اللغة في مفهومها العادي الشائع، مجردة من العناصر الاجتماعية والسياسية وغيرها من العناصر التي تؤثر في الاستعمال اللغوي»⁽³⁾. وهذا المفهوم «العادي الشائع» للغة هو الذي يجمع بين «التركيب» و«المعجم» بالصورة التي يتأها من قبل⁽⁴⁾، ليس باعتبارهما مكونين من مكونات النحو فقط، بل باعتبار تبعية المعجم للتركيب، نظرا إلى أن الجملة هي الوحدة اللغوية الأساسية، وإلى أن إنجاز «التكلم المثالي» للغة عاكس لقدرته على تركيب الجمل وفهمها وفهم قواعد تركيبها وإدراك صوابيتها، وليس عاكسا لقدرته على «توليد المفردات». وقد حاولنا في الفصل السابق - بتحديدنا لما سميناه «المكونات المباشرة لنظرية المعجم» - أن نفصل المعجم عن النحو، وأن نثبت التقسيم الثنائي لعلم اللغة، معتمدين مقارنة لغوية صرفا، ونريد في هذا الفصل أن نرجع إلى قضية «التكوين الثنائي» والفصل بين المكونين لنعالجها، معتمدين مقارنة «لغوية معرفية» تنطلق من المعطيات الاختبارية التي توفرها لنا الأعمال المنجزة في نطاق «اللسانيات النفسية» (Psycholinguistics) و«اللسانيات العصبية» (Neurolinguistics).

2 - في الثنائية والفصل بين مكونيها :

مهما تكن النتائج التي ينهي إليها التحليل «الفلسفي» المحض والتدليل على صحة «الافتراضات الماقبلية» مهمة فإن النتائج التي تنهي إليها المعطيات الاختبارية تبقى في نظرنا أهم، ذلك لأن توقع الخطأ في الأولى أكبر من توقعه في الثانية. وقد يحدث الخطأ المتوقع في الأولى حدوثا يضطر صاحب النظرية إلى المراجعات والتعديلات المتلاحقة في

(2) N. Chomsky : Linguistics and Adjacent Fields, p. 9.

(3) المرجع نفسه، ص 9.

(4) ينظر : «مقدمة لنظرية المعجم»، ص ص 54 - 58.

السنوات المتضاربة حتى تنقلب «النظرية» إلى «نظرية أخرى» أو إلى «لانظرية» لأن «النظرية الأخرى» ذاتها قد تكون قائمة على الخطأ.

وقد رأينا إذن أن نطلق من المعطيات الاختبارية التي تتيحها لنا اللسانيات النفسية واللسانيات العصبية، وخاصة المعطيات المستخلصة من النظر في «بنية اللغة الذهنية» عند «الحبساء» (Aphasiques) من المرضى، وعند الأطفال في مراحل اكتسابهم للغة.

1-2. فإذا نظرنا في التجارب التي ما انفكت تُجرى منذ أواخر القرن الماضي على ذوي الحبسة (Aphasie) - وهم «الحبساء» - وجدناها متفقة في الدلالة على قيام النظام اللغوي على محورين : هما محور المعجم ومحور النحو. وهذان المحوران هما اللذان أظهرهما البحث في ما يعرف بـ «حبسة بروكا» (Aphasie de Broca) و «حبسة فرنيك» (Aphasie de Wernicke). وبروكا (ت 1888) وفرنيك (ت 1905) قد درسا حالات مختلفة من الحبسة، وكانت نتائج أبحاثهما منطلقات للبحث في الحبستين الحاملتين لاسميهما. وأهم ما انتهى إليه البحث فيهما نتيجتان تبدوان متضادتين، لكنهما متكاملتان : فإن ما يُفقد في إحدهما يبقى قويا في الثانية (5).

ذلك أن «حبسة بروكا» - وتسمى أيضا بـ «الحبسة النحوية» (Agrammatisme) تصيب «القدرة التوليدية» (Capacité générative) وتتمثل في العجز عن إنتاج اللغة وتلقيها في مستوى العلاقات النصية (6). فإن المريض يقوم «بإنتاج المفردات الجمل (Mots-phrases) التي تتابع - وكأنها متوالية (Série) من التسميات - دون إيراد جمل تامة، والربط الوحيد بينها تكونه علاقة كل مفردة بما يراد قوله (...). هي مُسلسلة (Succession) غير مبنية، فيها أسماء مجردة من أداتي التعريف والتنكير، وأفعال مصدرية؛ وليس فيها من مقولة الأدوات شيء (أدوات العطف، والجر، والأفعال الناقصة)، وترتيب المفردات فيها ليس ترتيبها في التركيب النحوي [العادي]، بل هو ترتيب يبدو موافقا لشيء يشبه أهمية الأفكار المعبر عنها عند المتكلم» (7). ويلاحظ إذن أن الحبيس فاقد للقدرة على تحليل النصّ

O. Sabouraud : Le langage et ses maux, p. 264. (5)

(6) نفسه، ص 264.

(7) نفسه، ص 205.

إلى وحدات، وعلى تجميع الوحدات في مقال والتأليف بينها في نصّ، لكنّه محتفظ بقدرته على التّمييز بين المعانم (Sèmes) (8)، وإذن فإنّ عجزه عجز تركيبي نحوي، وليس عجزا دلاليا معجميا.

وأما «حبسة فرنيك» فتصيب ما سماه سبورو (Sabouraud) «القدرة التصنيفية» (Capacité taxinomique) التي تحصل في مستوى العلاقات المعجمية (9) وتتمثل في العجز عن إدراك «الهويات» (Identités) المعجمية والتمييز بين المعانم. فإنّ «كلّ الأسماء والأفعال والصفات تصبح [في استعمال الحيس] مشوشة، تقريبية، تتردّد أثناء الحديث في سياقات مختلفة متعلّقة بمواضيع مختلفة. وهذه المفردات المميّزة [في الاستعمال] إنّما تشغل حيّزا في الكلام شغلا دالّا على لامبالاة ظاهرة بما تعنيه عندنا» (10). ويلاحظ إذن أنّ الحيس ليس فاقدا للقدرة على تجميع الوحدات في مقال والتأليف بينها في نصّ بل هو فاقد للقدرة على التمييز بين المفردات من حيث هي «أفراد معجمية» لها «هوياتها» أو «ماهياتها»، أي من حيث هي دوالّ ترتبط بها مداليل لا يمكن بدون إدراكها والتمييز بينها استعمال الدوالّ في مواضعها. وإذن فإنّ عجز الحيس هذا عجز دلالي معجمي، وليس عجزا تركيبيا نحويّا.

2-2. وهذا التكوين الثنائي الذي تظهره في نظام اللغة النماذج المدروسة من حبستي بروكا وفرنيك، قد أظهرته أيضا دراسة حالات أخرى كثيرة من العجز اللغوي؛ ومن الحالات المهمة التي درست في اللسانيات النفسية الأمريكية المعاصرة حالة الصبية «جني» (Genie) التي عزلت (isolated) من سنّ إثنين وعشرين شهرا إلى أن قاربت سنّ الرابعة عشرة؛ وقد خصّصت هذه «الطفلة المتوحشة الجديدة» (Modern-day wild child) بجملة من الدراسات الفردية والجماعية. وقد بيّنت سوزان كرتيس (Susan Curtiss) التي

(8) نفسه، ص 275.

(9) نفسه، ص ص 264 - 265.

(10) نفسه، ص 91؛ وينظر أيضا حول التعارض بين «العجز النحوي» و«العجز المعجمي» في الحبستين : S. Anderson : Morphological theory, p. 171; S. Blumstein : Neurolinguistics : an overview of language - brain relations in aphasia, pp. 213-214, 223-224 ; T. Shallice : From Neuropsychology to Mental Structure, pp. 175-182 ; S. Pinker : The Language Instinct, pp. 307-313.

اهتمت بحالة «جني» اهتماما كبيرا (11)، أن هذه «الصيغة المتوحشة لم تكن البتة قادرة - بعد خروجها إلى المجتمع - على أن تتجاوز القدرة (التركيبية والتصريفية البدائية) (12)، لكنها استطاعت أن تكتسب بسرعة (قدرة دلالية متطورة نسبيا)، مشتملة على المفردات الدالة على الألوان، والأعداد، والأشكال، والأحجام، وأصناف المفردات المحتوية (Supraordinate) والأساسية (Basic) والمنضوية (Subordinate)، والتميز بين الأشياء باستعمال المفردات الإيمائية (Visual terms) والمفردات الوظيفية، وقدرة فعلية على الحديث عن أشخاص غائبين وعن أشياء غير موجودة [أمامها]، وتذكر أحداث ستقع . . . إلخ. وفي حديثها (تسلسل من الوحدات المعجمية التامة، ذات المعاني الجزلة الواضحة في الغالب. لكن حديثها ذو بنية نحوية (Grammatical structure) ضعيفة) (13). وقد رأيت كرتيس أن هذه الحالة - وحالات أخرى من العجز اللغوي قد نظرت فيها - «دالة على الانفصال بين (القدرات التصريفية والتركيبية) و(القدرات المعجمية والدلالية العلاقة)» (14).

وهذا الذي انتهت إليه كرتيس قد انتهت إليه باحثة أمريكية أخرى في اللسانيات النفسية، هي فكتوريا فرمكين (Victoria Fromkin)، وقد عيّنت هي أيضا بدراسة حالات من العجز اللغوي، ومنها حالة «جني». فإن «جني» هذه «قد اكتسبت، بعد خروجها إلى المجتمع، عددا كبيرا من المفردات اكتسابا سريعا. لكنها لم تتجاوز في مستوى التركيب

(11) خصتها بكتاب هو: "Genie. A Psycholinguistic study of a modern-day "wild child" : Dissociations between language and cognition : Cases and implications», in *Journal of Autism and Developmental Disorders*, 11/1 (1981), pp. 15-30. وقد عرض تشومسكي في *Science* أهم أفكار كرتيس في بحثها الثاني أي "Dissociations". وقد أعمدنا في هذه الفقرة ما أورده تشومسكي من آرائها في الشاهد الذي سنقله منه (ينظر التعليقان 13 و 14). وما وضعناه بين قوسين في ما نقلناه قد ورد في بحث تشومسكي منسوباً إلى كرتيس.

(12) أي ما تعلمته في سنتها الأوليين من عمرها، قبل أن تعزل.

(13) Chomsky : *Linguistics and Cognitive Science*, p. 27.

(14) المرجع نفسه ، ص 27.

البقايا التي اكتسبتها في ستيها الأولين من عمرها. وقد ظلت تعابيرها لاحنة (Ungrammatical)، خالية من اللواحق التصريفية (Morphological endings) والإجراءات التركيبية» (15). وقد استتجت فرمكين من هذه الحالة ما استتجته كرتيس من قبل، وهو دلالتها على الانفصال بين المعجم والنحو: «وهذا التضارب بين قائمات المفردات (Word lists) (16) والقواعد النحوية يدلّ على الفرق والتمايز بين القدرات المعرفية، ويدعم القول بأنّ اللغة نظام مستقلّ (Autonomous)، قائم هو نفسه على مكونات منفصل بعضها عن بعض» (17). على أنّ هذه «المكونات» التي أشارت إليها لا تخرج عن «المكوّن المعجمي» الذي عتته بـ «قائمة المفردات» - والمفردة عندها مؤلفة من العنصر الفنولوجي إذا كانت مسموعة، أو العنصر الإملائي إذا كانت مكتوبة، والعنصر الدلالي (18) - والمكوّن النحوي الذي عتته بـ «القواعد النحوية».

2 - 3. وما استتجنه من النظر في حالات «العجز اللغوي» حول ثنائية التكوين في النظام اللغوي والفصل بين المكونين - المعجم والنحو - يمكن أن يستتج أيضا من النظر في اكتساب الأطفال للغة. فإنّ المعطيات الاختبارية المتحصّلة من تجارب المختصين في الاكتساب اللغوي عند الأطفال تدلّ على أنّ «المعجم» و«النحو» لا يظهران عند الصغار في وقت واحد، بل هما «قدرتان» منفصلتان تلحق إحداهما الأخرى في الظهور. فإنّ ظهور الكلام الفعلي عند الأطفال يكون باستعمال المفردات، وهذا الاستعمال الأول يكون بين الشهر الحادي عشر والشهر الرابع عشر (19)، ثم يتدرّج رصيدُ الطفل المعجمي في التوسّع

V. Fromkin : Language and Brain : Redefining the Goals and Methodology of Linguistics, (15)
p. 97.

(16) أي «أرصدة» المفردات التي تكوّن المعجم.

V. Fromkin : Language and Brain : Redefining the Goals and Methodology of Linguistics, (17)
pp. 97 - 98.

(18) المرجع نفسه، ص ص 93-94. وينظر أيضا : Emmorey (K.) and Fromkin (V.) : The mental lexicon, pp. 125-141، ويضيف صاحبها البحث هنا «العنصر الصرفي».

(19) ينظر : Boysson - Bardies (B.de) : Comment la parole vient aux enfants, p. 159

(20) حتى يحدث في سنته الثانية ما يسمى «الانفجار المعجمي» (21) ؛ أما الجمل فلا تظهر في كلام الطفل في الوقت الذي تظهر فيه المفردات والوقت الذي تتوسع فيه بالتدرج، بل تظهر في ما بين الشهر العشرين والشهر الرابع والعشرين، إذ يتج الطفل في الغالب جملة الأولى في حدود شهره العشرين (22)، وجملة الأولى تكون عادة بسيطة، مكونة من مفردتين. ثم تتطور - بتطور الرصيد المعجمي - لتصبح في نهاية سنته الثانية وبداية سنته الثالثة أكثر بنية وتعقيدا (23). وهذا الانتقال من مرحلة إلى أخرى - من الرصيد المحدود إلى الرصيد الموسع إلى «التفجر المعجمي»، فإلى استعمال الجمل المبينة المعقدة - إنما يحصل بظهور الأسماء أولا، ثم بظهور الصيغ غير الاسمية، أي الأفعال والصفات (24). وهذه «الصيغ غير الاسمية تنمو بانتظام عندما يتقل رصيد المفردات من مائة إلى ست مائة مفردة. واللغة [ذاتها] تتقل آتشد بالتدرج من وظيفة الإحالة (Référence) إلى وظيفة الإسناد (Prédication)، فإلى النحو» (25).

2-4. نستنتج من الفقرات الثلاث المتقدمة إذن أن نظام اللغة كما تظهره دراسة حالات العجز اللغوي ودراسة اكتساب الأطفال للغة نظام قائم على أسس كبيرين منفصلين ينقسم كل منهما إلى مكونات فرعية : الأول هو المعجم وقوامه المفردات، ومكونات

(20) المرجع نفسه، ص ص 159 - 164.

(21) المرجع نفسه، ص ص 218 - 222 ؛ وينظر : C. Hagège : L'enfant aux deux langues, pp.

48-49

(22) 226-227; Boysson - Bardies : Comment la parole vient aux enfants, pp.

C. Hagège : L'enfant aux deux langues, p. 63

بواسن. فهو عنده «في الفترة التي تمتد حسب الأشخاص من الشهر الرابع والعشرين إلى الشهر

الثلاثين». والجمل التي يتبجها الأطفال في هذه المرحلة ليست جملا تامة بل هي «مفردات جمل»

(Mots - phrases)، ويلاحظ أن حديثه هنا عام وليس خاصا باكتساب اللغة الثانية (L2)،

موضوع كتابه.

Boysson - Bardies : Comment la parole vient aux enfants, pp.238-239. (23)

(24) المرجع نفسه، ص ص 170 - 171 ؛ وينظر أيضا : H. Benedict : Early lexical development

Comprehension and production, pp. 183-200 ; Nelson (K) et al : Nouns in early lexicon :

Evidence, explanations and implications, pp. 61-84.

Boysson - Bardies : Comment la parole vient enfants, p. 172. (25)

المفردات هي مكوثاته الفرعية، والثاني هو النحو، وقوامه الجمل، ومكوثات نظرية الجملة النحوية هي مكوثاته الفرعية.

وهذان الأسان كما تظهرهما المعطيات الاختبارية التي قدمنا ذوا خاصيتين مختلفتين اختلافا أساسيا؛ وهذا الاختلاف هو الذي يفسر انفصالهما عند ذوي العجز اللغوي وعند الأطفال في مراحل اكتسابهم للغة. فقد رأينا أن حالات العجز اللغوي تظهر فقدان القدرة المعجمية لدى مرضى يقون محافظين على القدرة النحوية، وفقدان القدرة النحوية لدى مرضى يقون محافظين على القدرة المعجمية. لكننا رأينا أيضا أن من فقد القدرتين بسبب إفراده عن الناس بعد مرحلة الاكتساب الأولى قد استطاع أن يستعيد قدرته المعجمية بالتدرج، دون أن يستطيع استعادة قدرته النحوية. وهذه الحالة الدالة على طفو المعجم ورسوب النحو - لأن اكتسابه من الأول كان ضعيفا - قد أيدتها ظاهرة اكتساب الأطفال للغة. فإن المعجم يظهر عندهم سابقا للنحو، ومستقلا عنه. بل إن للمعجم أثرا يينا في ظهور النحو في كلامهم، وليس للنحو أثر في ظهور المعجم.

فإن ظهور المعجم لدى الطفل تُهيئ له مراحل ثلاث يتمكّن خلالها من تمثّل المفردات صوتيا ثم صرفيا ثم دلاليا: (1) فإن «اللغة في مرحلة أولى تعالج صوتيا أكثر مما تعالج لسانيا» (26)، لأن المفردات التي تقع في سمع الطفل تكون مجرد تأليفات صوتية أو هي مجرد «صور صامتة»؛ (2) ثم في مرحلة ثانية تصبح التأليفات الصوتية صيغا ذات معان، «فإن تعرّف المفردات الأولى وإنتاجها يدلان - في مرحلة ثانية - على شعور الطفل بأنّ للصيغ التي يسمعها معاني. وبذلك يكون قد ربط بين الصيغ وأحداث أو أشياء، وفهم مقاصد الناس المحيطين به عندما يستعملون المفردات للإحالة إلى أشياء أو إلى أوضاع، ولتقل معنى أو معلومة ما» (27). وإذن فإنّ التأليفات الصوتية الصرّف تصبح في هذه المرحلة صيغا مبنية لها دلالاتها، وتلك الدلالات تكتشف من تتبّع مقاصد الناس المحيطين الإحالية، وفهمها؛ (3) ثم تأتي «مرحلة ثالثة بعد بضعة أشهر من المرحلة الثانية يتناسب فيها تكاثر المفردات السّريع واكتشاف الطفل أنّ المفردات لا تعبّر عن المفاهيم فحسب، بل إنّها ذات قابلية لأن تكتسب انظلاقا من كلّ المفاهيم التي هي عنده. فإنّ هناك مفردة لكلّ شيء

(26) المرجع السابق، ص 152.

(27) المرجع نفسه، ص 152.

«يستطيع الطفل استخلاصه بالإدراك، باعتباره شيئا محسوسا أو حدثا. وعندئذ فإن الصيغ المسموعة تظهر وكأنها نظام جديد تجري عبره معالجة الواقع» (28). وعندئذ يكتشف الطفل أن المفردات أدلة ترجع إلى الواقع وتحيل إلى مقولات الأشياء والأحداث في الواقع المحيط الذي تطورت قدرته على مَقْوَلته (Catégorisation). فإذا تمّ له ذلك استطاع التأليف بين المفردات تأليفا واعيا باستعمال الجمل المبنية المعقدة؛ وبذلك تظهر قدرته النحوية، بعد تمكن قدرته المعجمية.

3 - في سبق المعجم للنحو :

قد قادنا التدليل في الجزء الثاني من هذا الفصل على ثنائية التكوين في النظام اللغوي، والفصل بين الأسس المكونين، إلى إظهار مسألة أخرى أساسية بالنسبة إلى نظرية المعجم، هي مسألة موقع المعجم بالنسبة إلى النحو في النظام اللغوي : هل يسبق المعجم النحو ويتقدم عليه ؟ وهل تتقدم الوحدة المعجمية، أي المفردة، على الوحدة النحوية، أي الجملة ؟ هذا ما سنحاول الإجابة عنه في هذا الجزء من هذا الفصل.

3 = 1 . قد انتهينا في الجزء السابق من هذا الفصل إلى إقرار أثر المعجم البين في ظهور النحو عند الطفل. فإنّ ظهور القدرة النحوية عنده مرتبط بتطور قدرته المعجمية، أي إنّ قدرته على توليد الجمل النحوية المبنية المعقدة مرتبطة باتّساع رصيده من المفردات. وهذا الرصيد يتوسّع بحسب تطور قدرته على مَقْوَلته (Catégorisation) الأشياء والأحداث في الواقع المحيط، وتمثل الأدلة اللغوية المرجعة إليها (29).

ويدعم هذا المذهب أيضا ما رأيناه حول أنواع المفردات التي تكوّن رصيد الطفل المعجمي حتى نهاية سنته الثانية. فإنّ الأسماء تسبق في استعماله عناصر المقولات الأخرى، أي الأفعال والصفات والظروف والأدوات. وهذه المقولات لاتنمو بانتظام إلا إذا انتقل رصيد الطفل المعجمي من مائة إلى ست مائة مفردة. وهذا الرصيد الموسّع

(28) المرجع نفسه، ص 152.

(29) ينظر خاصة : P. Nation : Vocabulary size, growth, and use, pp. 115-134 ; Boysson - Bar- dies : Comment la parole vient aux enfants, pp. 170-172 ; C. Hagège : L'enfant aux deux langues, pp. 63-64.

يشتمل بدون شكّ على مختلف المقولات المعجمية، لكن الغلبة فيه تكون للأسماء، ثمّ تليها الأفعال والصفات والظروف ثمّ الأدوات. على أنّ مقولة الاسم ذاتها تغلب منها الأسماء الدالة على معيّنات (30)، أمّا الأسماء الدالة على مجردات أو على معان فلا تختلف من حيث الظهور والامتزاج في الرصيد عن الأفعال والصفات والظروف والأدوات. فإنّ ظهور هذه المقولات وتدرّجها نحو الكثرة في استعمال الطفل مرتبطان بتطور قدرته على التجريد والتّمثّل، أي على الانتقال من الحسيّ إلى المجرد. ونحو هذه القدرة فيه يمكنه من أن يستعمل الأسماء الدالة على المجردات، والأفعال، والصفات، والظروف، في الجمل. لكن هذه الجمل تبقى بسيطة ما لم تظهر مقولة الأداة، لأنّه لا يستطيع تركيب الجمل المعقّدة إلّا بها.

ويلاحظ أنّنا قدّمنا أثر «الحسية» و«التجريد» في تكوّن المعجم عند الطفل، وأثرهما في علاقة المعجم بالنحو. فإنّ المعجم مشتمل على الحسيّ وعلى المجرد. وتمثّل الحسيّ فيه المفردات المحيلة إلى ما يوجد خارج اللغة من مراجع يمكن تعيينها، ومثالها «طاولة» و«قلم» و«كرسي»؛ وتمثّل المجرد فيه المفردات المحيلة إلى ما يوجد خارج اللغة أيضاً، من مفاهيم ومعان مجردة، مثل: «حرية» و«عدل» و«سلام». وهذه خاصية أساسية في المعجم يختلف بها اختلافاً جوهرياً عن النحو. فإنّ المفردات في المعجم كما رأينا أدلة لغوية لها مداليل تحيل إلى مراجع من خارج اللغة. وترتبط بين المداليل والمراجع علاقات تكون إمّا مباشرة، إذا كانت المراجع معيّنات حسيّة، وإمّا غير مباشرة، إذا كانت المراجع مجردة (31).

(30) هذا أمر أكّدته جلّ الدراسات المجراة في اكتساب الطفل للغة. فقد تبيّن أنّ الأطفال - كما ذكرنا - يكتسبون الأسماء قبل الأفعال، وأسماء الأشياء قبل أسماء الأحداث، وأسماء الأشياء الصغيرة المتحركة في واقعهم قبل أسماء الأشياء الكبيرة الجامدة (البطة قبل الأريكة)، والمفردات الأساسية (Basic) مثل «بطة» قبل المفردات المحتوية (مثل حيوان) والمفردات المنضوية (مثل إوزة برية) - ينظر : Gleitman (L.R.) et al : Where learning begins : initial representations to lan- guage learning, p. 172 ، وفيه إحالات كثيرة.

(31) قد أثبتت البحوث المجراة في اللسانيات النفسية واللسانيات العصبية أهمية «الحسية» و«التجريد» في تصوّر بنية المعجم الذهني وفي تصنيف المعجم إلى «طبقات» و«مكونات فرعية» بحسب مستوي الحسيّ والمجرد من المفردات. فقد دلّت دراسة حالات كثيرة من المرضى على أنّ

أما النحو فذو خاصية أخرى مختلفة عما رأينا. فإن المفردات فيه تصبح «ذرات تركيبية» محضا تشغل محلات إعرابية وتُعطي وظائف في الجمل، وتؤدي معاني نحوية خالصة مثل الفاعلية والمفعولية والابتداء والخبرية والشرطية. كما أن الجمل ذاتها التي تتكوّن منها قد تُعامل معاملة فتشغل - في النصّ - محلات وتعطي وظائف وتؤدي معاني نحوية. وإذن فإن قوام النحو الجملة، وهي لا تتأسس على علاقات بين أدلة من اللغة ومداليل محيلة إلى مراجع من خارج اللغة، بل على علاقات بين الأدلة ذاتها باعتبارها ذرات تركيبية موجودة داخل نظام اللغة، ولا دخل في هذا الصنف من العلاقات للحسيّ، لأنها جميعها مجردة، من عمل الذهن، وهذا الاختلاف بين خاصيتي المعجم والنحو هو منشأ سبق المعجم للنحو، وأثر المعجم في تكون النحو. فإن المفردات المكوّنة للجمل لا يمكن لها أن تصبح ذرات تركيبية ذات محلات ووظائف نحوية إلا بعد أن تظهر في المعجم ويتمثل المتكلم كياناتها المعقّدة والعلاقات المباشرة أو غير المباشرة القائمة بينها وبين المراجع التي تحيل إليها.

2-3. ومبدأ السبق الذي أقرناه - مثل مبدأ الفصل بين المعجم والنحو - يتعارض والمبادئ العامة التي تأسست عليها نظرية النحو التوليدي. وهذا التعارض فيما

= محافظتهم على معجمهم الذهني الحسي أقوى من محافظتهم على معجمهم الذهني المجرد. وأن منهم من يجد صعوبة كبيرة في قراءة المفردات المجردة أو في تكرارها، بينما هم يقرؤون ويكرّرون المقدرات الحية دون أن يبذلوا جهدا. وهذا ما جعل بعض الباحثين يذهب إلى تعيين موضعين في الدماغ مختلفين لمعجم ذهني لأسماء الأشياء ومعجم ذهني للأفعال الدالة على أحداث - ينظر خاصة : Cardebat (D.) et al : Les troubles du sens des mots, pp. 799-802 وشيبه بهذا أيضا مذهب من يرى أن بنية المعجم الذهني «بنية قلبية» (Modular structure) وأن المعجم ذاته «عناصري» (Componential) تتمثل عناصره في مكونات فرعية يشتمل عليها هي المكوّن الصوتي (الفتولوجي أو الإملائي) والمكوّن الصرفي والمكوّن الدلالي. وهذه المكونات تدرّج بحسب صلتها بالحسيّ والمجرد، وقد اعتبرت الأصوات أكثر حسية لأنها هي المكوّنة للعنصر المادي الفعلي في المفردة لأنها تحسّ بالسمع. ينظر خاصة : V. Fromkin : Language and Brain : Redefining the Goals and Methodology of Linguistics, pp. 88-98 ; Emmorey and Fromkin : The mental lexicon, pp. 124-144 عشر من كتاب شاليس : T. Shallice : From Neuropsychology to Mental Structure, pp. 269-

نرى ضروري لإقامة نظرية للمعجم مستقلة، لأنّ هذا الاستقلال غير ممكن ضمن النظرية التوليدية، فإنّ من أهمّ خاصيات اللغة فيها شكلها المقنن الذي يقوم على المكوّن التركيبي (Composante syntaxique) باعتباره العنصر المركزي في اللغة.

ولذلك طغى مفهوم «التركيب» على النحو: فإنّ المتكلم يولد عددا لا متناهيا من الجمل، لكنّه لا يولد المفردات. بل إنّ توليد المفردات ليس بذى أهمية بالنسبة إلى النظرية التوليدية لأنّ الرصيد الذي يتصرّف فيه المتكلم «المثالي» المستعمل للغة رصيد «حاصل» بالفعل وليس «حادثا» بالتوليد⁽³²⁾. وإذن فإنّ الخاصية التي تميّز نظام اللغة هي «الخاصية التركيبية». وقد نتج عن هذا ربط المعجم بالنحو وعدّه جزءا منه، واعتبار الجملة متقدّمة على المفردة، واعتبار «الفعل» متقدّما على بقية المقولات المعجمية لأنّه «رأس» الجملة، لصلته بالحدث، والفاعل، والمفعول... فهو إذن عماد التركيب.

وتماما مع هذه «الخاصية التركيبية» المغلبة على النحو، وتأكيدا لها، أخضعت دلالة المفردات للنظرية السياقية (Théorie contextuelle) - وهي «النظرية التأليفية» (-Théorie com-positionnelle) أيضا - وأخليت المفردات من قابليتها لأن تستقلّ بدلالات ذاتية خارج السياق. على أنّ صلة السياق بالجملة قد أدت إلى اعتبار المعاني الحاصلة من المفردات وهي في السياقات «معاني نحوية»، وأصبح علم الدلالة ذاته مكونا من مكونات النحو، بل هو في النظرية التوليدية - بداية من مرحلتها «النموزجية» (Standard Theory) - فرع من فروع التركيب. فهذا ما عبّر عنه - مثلا - تشومسكي وكاتز. فقد ذهب الأوّل إلى أنّ له «فرضية ثابتة»: هي أنّ المكوّن الدلالي في النحو التوليدي هو مكوّن تأويلي محض، مثل المكوّن الفونولوجي. وتبع لهذا فإنّ أيّ معلومة تستخدم في التأويل الدلالي ينبغي أن

(32) تشتمل كلّ لغة منجزة على «طواريء خارجيّة» من المقترضات والمولّدات التي يحدثها الأشخاص، و«البقايا التاريخية» في اللغة، وما شابهها. وليس لهذه الطواريء دخل في نظرية «النحو العالمي» - ينظر: N. Chomsky : Théorie du Gouvernement et du Liage, p. 27. ونحن نعلم أيضا أنّ «المعجّمة» (Lexicalization) بمفهوم «تكوّن الكلمة» (Word formation) معجّما لم تعن تشومسكي في أيّ من مراحل نظريته عناية حقيقية.

تقدّم ضمن المكوّن التركيبي في النحو التوليدي» (33). وقد عبّر تشومسكي عن هذه الفرضية بتوسّع في موضع آخر، فاعتبر «أنّ نحو لغة ما هو نظام من القواعد التي تحدّد مزاججة بين الصوت والمعنى. وهذا النحو يتكوّن من مكوّن تركيبي، ومكوّن دلالي، ومكوّن فنولوجي. والمكوّن التركيبي يحدّد صنفا غير محدّد من المواضيع (Objets) المجرّدة (ع، س)، حيث تكون (ع) «بنية عميقة» و (س) «بنية سطحية». والبنية العميقة تحتوي على كلّ معلومة ملائمة للتأويل الصوتي. والمكوّنان الدلالي والصوتي مكوّنان تأويليان خالصان، فالأوّل يعطي تأويلات دلالية للبنى العميقة، والثاني يعطي تأويلات صوتية للبنى السطحية. وإذن فإنّ النحو باعتباره كلّاً، يربط بين التأويلات الدلالية والتأويلات الصوتية. وهذا الرّبط يكون بواسطة قواعد المكوّن التركيبي التي تحدّد البنى العميقة والبنى السطحية وهي متزاوجة» (34).

وهذا المذهب نفسه تقريبا نجده عند جرولد كاتز (Jerrold J. Katz) الذي كان له أثر مهمّ في تعديل النظرية التوليدية القديمة بإدخال المكوّن الدلالي في نظام النحو: «الافتراض الذي نبني عليه نموذجنا للمكوّن التركيبي هو التالي: الطريقة التي يؤوّل بها المتكلم كلّ جملة من الجمل اللامتناهية في كثرتها طريقة تأليفية: فإنّ دلالة كلّ مقال مؤلّف تركيبيا من جملة تُستفاد ممّا يحصل من دلالات العناصر المؤلّفة لذلك المقال» (35)، وهو لذلك يرى «أنّ التحليل التركيبي (Syntaxique) للعناصر (...) ينتهي بالمفردات التي تصبح - تبعا لذلك - ذرّات النظام التركيبي. وينبغي إذن أن تبدأ القواعد الدلالية بدلالات (Significations) هذه العناصر لتستخلص دلالات العناصر الأخرى في التّأليف (Composition). وهذا يعني أنّ للمكوّن الدلالي مكوّنين فرعيّين: معجما مدوّنا (Dictionnaire) يقدّم تمثيلا للغة، ونظاما من قواعد إسقاط (Règles de projection) يوفّر

N. Chomsky : Aspects de la Théorie Syntaxique, p. 109. (33)

N.Chomsky : La Nature Formelle du Langage, p. 138. (34)

الدلالية لم تتطور بعد هذا كثيرا ولم تخرج بالدلالة عن دورها التأويلي ضمن التركيب. ينظر له :

The Minimalist : Chomsky : Current Issues in Linguistic Theory, pp. 51-55

Program, p. 22, 23, 24, 130, 169...

J.Katz : La philosophie du langage, p. 131. (35)

الآلية التنسيقية (Combinatoire) التي تعكس التمثيل الدلالي لكل العناصر فوق القطعية (Supra-segmentaux) في الجملة، انطلاقاً من التمثيلات التي يعطيها المعجم المدوّن لدلالات مفردات الجملة. ونسمي «تأويلات دلالية» النتيجة الحاصلة من تطبيق المعجم المدوّن وقواعد الإسقاط على الجملة، أي إنتاج مكوّن هذه الجملة التركيبي» (36).

وإذا أخضعت المفردة هذا الإخضاع المطلق للسياق وللتركيب النحوي، لم يبق لها من دور غير الانتظام في الجملة باعتبارها - كما قال كاتز - ذرة من «ذرات النظام التركيبي».

3-3. ولهذا التصور القائم على تعميم الخاصية التركيبية على النحو وجعل الخاصية التأليفية جزءاً منها ما يبرّزه معرفياً في الأدبيات التوليدية. ذلك أنّ من أهمّ المسائل التي عنيت النظرية التوليدية بالإجابة عنها ثلاثاً متّصلة بـ «المعرفة اللغوية»، وهي :

(1) ما هي طبيعة معرفة اللغة ؟

(2) كيف تكتسب هذه المعرفة ؟

(3) كيف تستعمل هذه المعرفة ؟ (37).

والإجابة عن هذه المسائل الثلاث كانت من منطلق فلسفيّ محض لأنها ربطت بما سمّاه تشومسكي «مشكل أفلاطون» (Plato's Problem) (38)، أي إنّه ربط «قضية المعرفة اللغوية» بقضية المعرفة عند أفلاطون (39). وقد أرجع إلى نصّ بعينه من نصوص أفلاطون هو «مينون» (Menon)، وإلى مسألة بعينها من مسائل «مينون» هي «معرفة أحد العبيد

(36) المرجع نفسه ص 132. و ينظر أيضا : M. Enç : The syntax- semantics interface, pp. 239-254

W. Ladusaw : Semantic theory, pp. 89-112 . على أنّ اللسانيات الحديثة لم تقدم من يرى أنّ

«التركيب ليس له من قيمة للدلالة، إلا أن يكون توطئة لها» - ينظر Montague : Formal philosophy, p. 223

(37) ينظر : N. Chomsky : Linguistics and Adjacent Fields, pp. 6-7 ؛ وينظر له أيضا : Knowledge

of Language, pp. 2 - 14. On the Nature, Use and Acquisition of Lan-

guage, pp. 638-642 . على أنّ صوغه للمسائل هنا يختلف عن صوغها في المرجعين السابقين،

فهنا (1) ماهي معرفة اللغة ؟ (2) كيف تكتسب اللغة ؟ (3) كيف تستعمل اللغة؟ .

(38) ينظر : Chomsky : Knowledge of Language, pp. 51 - 56 ; Idem : On the Nature, Use and

Acquisition of Language, pp. 631-633; Idem : Linguistics and Adjacent Fields, pp. 15-21;

Idem : Linguistics and Cognitive Science, pp. 29-42.

(39) تنظر المراجع السابقة، ويضاف إليها : N. Chomsky : Aspects de la Théorie Syntaxique, :

p.42; Idem : La Linguistique Cartésienne, p. 99.

الأشكال الهندسية دون أن يتعلمها». فقد كان لبيثون عبد استطاع سقراط أن يستدرجه بالمحاوراة إلى الإجابة المحكمة عن أسئلة في «تضعيف» (Duplication) المربع، دون أن يكون قد لُقّن من قبل معرفة ذلك. ومذهب أفلاطون في هذا معروف مشهور: فإنه يربط هذه المعرفة بخلود النفس. فلا بد أن تكون معرفة العبد بالمسألة الهندسية كامنة في نفسه، ربما أنه لم يُلقنها من قبل فلا بد أن تكون نفسه قد اكتسبتها في حياة سابقة لحياته الراهنة. والنفس إنما تتذكر في هذه الحياة الراهنة ما كانت تعلمته في الحياة السابقة، ودور الحواس هو إعانتها على التذكر. وهذا يعني أن المعارف فطرية في الإنسان. وهذه النظرية هي الأسس النظري المعرفي الذي أقام عليه تشومسكي «المعرفة اللغوية»: «لقد كانت إجابة أفلاطون عن المشكلة التي طرحها: أننا نتذكر المعرفة التي كانت لنا في وجود سابق. على أننا لا نميل في أيامنا هذه إلى قبول هذا الطرح قبولاً حرفياً. ومع ذلك فإننا مستعدون بكل صدق للاعتراف بأنه أكثر إقناعاً وعقلانية من الإجابات التي قُدمت أثناء غلبة المذاهب الفكرية في القرون الأخيرة، ومنها المذهب التجريبي (Empiricist tradition) الانجليزي الأمريكي الذي اكتفى بإغفال هذه المشاكل فلم يواجهها. وعلينا، إذا أردنا أن تصبح إجابة أفلاطون معقولة، أن نتصور آلية نتذكر بها معرفتنا التي كانت لنا في وجود سابق. وإذا كنا غير مستعدين لقبول النفس الخالدة آلية، علينا أن نذهب مع لايبنتز (Leibniz) في دعواه أن إجابة أفلاطون مستقيمة، لكن ينبغي - حسب عبارته - «تنقيتها من خطئ الوجود السابق». وهذا يعني في الاصطلاح الحديث أن علينا أن نعيد صياغة «التذكر الأفلاطوني» بعبارات أخرى، أي باعتباره الهبة الوراثية التي تحدّد الحالة البدئية للملكة اللغوية، بالضبط كما تُحدّد لنا نمو أذرع فينا وليس أجنحة» (40).

وقد ألبست «المعرفة الأفلاطونية» إذن لباساً جديداً، فنزّلت تنزيلاً فلسفياً وتنزيلاً علمياً. فقد نزّلت تنزيلاً فلسفياً بأن رُبطت بنظرية المعرفة عند الفلاسفة العقلانيين

(40) N. Chomsky : On the Nature, Use and Acquisition of Language, p. 633 ؛ وينظر له أيضاً:

Linguistics and Adjacent Fields, p.15 ؛ وقد أضاف إلى التجريبية هنا «السلوكية»، وقد وصف

المرحلة التي سادت فيها التجريبية والسلوكية في الفكر الانجليزي الأمريكي بـ «العصور المظلمة»

(the Dark Ages)

الأوروبيين من القرن السابع عشر، وخاصة عند ديكارت (Descartes) ولايبنتز (Leibniz)، ثم عند همبولت (Humboldt)، ولا فرق بين نظرية هؤلاء - وخاصة ديكارت ولايبنتز - ونظرية أفلاطون في مسألة «حياة النفس السابقة» (41).

وأما تنزيل «المعرفة الأفلاطونية» تنزيلًا علميًا فبربطها بعلمين يتداخلان كثيرًا، هما علم النفس وعلم البيولوجيا. وقد اعتمد فيها على علم النفس بأن بحث في الآفات (Lesions) التي تصيب الدماغ البشري بالمناطق التي تموضع فيها قدرات الإنسان اللغوية فيه (42)؛ واعتمد فيها على البيولوجيا بأن بحث في علاقة اكتساب اللغة واستعمالها بالعوامل الوراثية (43).

ومن أهم الافتراضات التي أدى إليها التنزيل الفلسفي والتنزيل العلمي لـ«مشكل أفلاطون»، وانقاد إليها البحث في «المعرفة اللغوية»، ثلاثة :

- (1) افتراض أن اللغة فطرية ؛
- (2) افتراض أن اللغة «عضو» (Organ) ؛
- (3) افتراض أن اللغة «هبة بيولوجية» قد خص بها النوع البشري (44).

(41) ينظر خاصة : Chomsky : Aspects de la Théorie Syntaxique, pp. 69-76; Idem : La Linguistique Cartésienne, pp. 95-111 ; Idem : On the Nature, Use and Acquisition of Language, pp. 629-635 ; Idem : Linguistics and Adjacent Fields, pp. 7-18 نقاش موسع للمذهبين التجريبي والعقلاني قسي : J. Katz : La philosophie du langage, pp. 201-223 وهو أيضا افلاطوني المذهب. وينظر حول نظرية المعرفة عند افلاطون كما تظهر في «مينون» : G. Fine : Inquiry in the Meno, وخاصة ص ص 213 - 215، وص ص 224-226.

(42) ينظر : S. Blumstein : Psycholinguistics : an overview, pp. 1 - 37 ; M. Tanenhaus : Neurolinguistics : an overview of language - brain relation in aphasia, pp. 210-235 مراجع هذا البحث الثاني خاصة، لكن يضاف إليها : O. Sabouraud : Le langage et ses maux, pp. 17-335، وتنظر فيه قائمة مراجعه، ص ص 525-543، فهي مهمة جدًا.

(43) ينظر خاصة : D. Caplan : The biological basis for language, pp. 237-255، وفيه عرض نقدي جيد لمختلف النظريات في المسألة.

(44) ينظر عرض نقدي جيد لهذه الافتراضات الثلاثة في : J.-C. Milner : Introduction à une Science du Langage, pp. 200-240.

وهذه الافتراضات الثلاثة تتكامل : فإن ما يدعم كون اللغة عضوا هو كونها فطرية، وما يدعم كونها فطرية كونها «هبة» خصوصية في النوع البشري. ومفاد الافتراضات الثلاثة مجتمعة :

(1) أن اللغة كاملة في الانسان ؛

(2) أن هناك عوامل وراثية محضا تحدد موضع معالجة «المكونات الفرعية» لنظام

اللغة، داخل منطقة بعينها في الدماغ البشري، بعيدا عن تأثير العوامل الخارجية (45) ؛

(3) أن اللغة تنمو أثناء مراحل اكتسابها نمواً فطريا طبيعيا، وليست التجربة في

الواقع المحيط، والتعليم، إلا عاملين مساعدين على ذلك النمو.

على أن من أهم ما تدلّ عليه النتائج التي أنهى إليها البحث في «المعرفة اللغوية» هو

كون «الملكية اللغوية» في النوع البشري كله «ملكة واحدة»، ولذلك فإن اللغات البشرية

المستعملة، مهما اختلفت، تجمع بينها خصائص شكلية ودلالية مشتركة بينها، هي

«كليات» (Universaux) تشترك فيها وتفرض عليها قيودا تقلص من الفروق بينها. كما أن

للغات البشرية خاصيات عامة توحد بينها، ويتحدد من خلالها «النحو التوليدي». ومن

أهم تلك الخاصيات شكل اللغة المقنن الذي يقوم على المكوّن التركيبي باعتباره المكوّن

الأساسي المركزي. وأما المكوّن الصوتي والدلالي - والدلالة التأليفية جزء من التركيب -

فتأويليتان. وأما المكوّن المعجمي الذي ألحق بالنموذج فقد بقي دالا على «مجموع

الاستعمالات الخاصة» التي يشتمل عليها «المعجم المدوّن».

وإذن فإن الخاصية العامة المشتركة بين اللغات هي مظهرها الشكلي. وهذا المظهر

يختصّ به النحو، لأنّ المفردات فيه ذرات تركيبية تتعالق فيما بينها تعالقا داخليا في بني

مقننة، عميقة وسطحية. فالنحو أقدر إذن على التعبير عن خصائص «الملكية اللغوية»

المشتركة. وأما المعجم فإنّ اشتماله على الاستعمالات الخاصة يجعل الشكلنة فيه صعبة،

لأنّ المفردات فيه لا تتعالق فيما بينها تعالقا داخليا بل إنّ التعالق يكون بينها -باعتبارها أدلة-

وبين المراجع غير اللغوية، بواسطة المداليل. وإذا طلبت فيه الشكلنة وجب إخضاعه

(45) ينظر : D. Caplan : The biological basis for language, pp. 249-251.

للنحو، وإدماجه فيه، وتحليل بنيتها ومكوناتها بالاعتماد على النظرية النحوية، وخاصة على المكوّن التركيبي فيه (46).

3=4 . لكن تصوّر العلاقة بين المعجم والنحو -ممثلاً في التركيب- على أساس سبق النحو للمعجم وتبعية هذا لذلك، قد بدأ يتخلخل، نتيجة عوامل كثيرة، من أهمها الثلاثة التالية :

(1) المعطيات الاختبارية التي أقرّها البحث في اللسانيات النفسية واللسانيات العصبية، وفي اكتساب الأطفال للغة. وهي معطيات تؤكّد -كما بيّنا في الفقرات السابقة من هذا الفصل - انفصال المعجم عن النحو وسبق المعجم للنحو في الاكتساب.

(2) توسّع مجال البحث في «المعجّمة» (Lexicalization) في مفهومها المعجمي الصرف، أي باعتبارها «توليداً معجمياً» (Néologie lexicale) متأسساً على نظرية «تكوّن المفردات» (Word formation) بحسب قواعد صوتية ودلالية، فليس «التولّد» مقصوراً على الجمل -مكونات النحو- بل هو خاصة في المفردات -مكونات المعجم- أيضاً (47).

(3) ظهور «المعجمية المختصة» أي علم المصطلح، وخاصة فرعها النظري الذي يقوم على البحث في المصطلحات - أي الوحدات المعجمية المختصة - من حيث مكوناتها ومفاهيمها ومناهج توليدها. وهذا المبحث إذن جزء من علم المعجم، ليست

(46) ينظر مثلاً : J. Grüber : Lexical Structures in Syntax and Semantics, pp. 9-210, 258-274 .

ع. الفاسي الفهري : المعجم العربي، ص ص 23-60، وبقية الكتاب تحليل «معجمي» لنماذج اعتماداً على ما نعتبره «مقولات نحوية» ؛ A. Andrews : Lexical Structure, pp. 60-86 . وتدرج ضمن هذا الاتجاه أيضاً نظرية «النحو المعجمي الوظيفي» (Lexical Functional Grammar) - ينظر ملخص لهذه النظرية ومكوناتها في : C. Neidle : Lexical Functional Grammar, pp. 2147 - 2153.

(47) ينظر عرض ملخص لنظرية «المعجّمة» في اللسانيات الحديثة في Lipka : Lexicalization and Institutionalization, pp. 2164-2167.

في المعجم : M. Aronoff : Word Formation ; Guilbert : La créativité lexicale, pp. 105-278 ; S. Anderson : Morphological theory, pp. 184-188 ; in Generative Grammar, pp. 46-86 ; Idem : A.- Morphous Morphology, pp. 180-197 ; ابن مراد : مسائل في المعجم، ص ص 39-43، 45-50.

مكوناته ألفاظ اللغة العامة، بل المصطلحات. وهذا الصنف من المفردات لا يولد توليدا عفويا مثلما تولد ألفاظ اللغة العامة، بل يولد توليدا مقصودا يقوم به الأفراد والمؤسسات بحسب قواعد وقوانين دقيقة (48). فهذا الصنف إذن حادث في اللغة، بينما الصنف الأول حاصل فيها. وحدوثه يدخل اضطرابا على مفهوم «اللغة الطبيعية» التي تعتمد في بنيتها العامة على «ألفاظ اللغة العامة»، ولذلك كان- مثل المقترضات المعجمية - ولا يزال مقصى غير معترف به في النظرية التوليدية التشومسكية.

فهل تستطيع النظرية التوليدية التشومسكية استيعاب هذه القضايا النظرية وإدماجها فيها، مثلما أدمجت من قبل نظرية «الدلالة التوليدية» مثلا؟ يبدو ذلك صعبا لأنه يقتضي التخلي عن بعض المبادئ الأساسية التي أدت إلى تغليب الخاصية التركيبية على النظام اللغوي. وهو يعني الإقرار :

(1) بمبدأ الفصل بين المعجم والتركيب ؛

(2) بمبدأ سبق المعجم للتركيب ؛

(3) بمبدأ التولد في المعجم خاصية أساسية لا تقل أهمية بالنسبة إلى النظام عن

التولد في النحو ؛

(4) بمبدأ «المعجم المكتسب» الذي يضعف الافتراض الفطري - وهو أس نظري

مهم في بناء النحو التوليدي- إضعافا كبيرا.

ولقد حاولت النظرية التوليدية التشومسكية ضمن اهتمامها بقضية «المعرفة اللغوية» أن توجد «إجابة معرفية» عن مسألة «الفصل بين المعجم والتركيب» وما يترتب عليه من فصل بين المفردة والجملة، وعن مسألة «سبق المعجم للتركيب» وما يترتب عليه من سبق المفردة للجملة.

فقد ناقش تشومسكي سوزان كرتيس (S. Curtiss) في رأيها الذي عرضناه في

(48) ينظر لوي غلبار (L. Guilbert) في المرجع المذكور في التعليق السابق ؛ وينظر الحمزاوي : أعمال

مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ص ص 295-346 و 403-490 ؛ Felber : Terminology Manual،

pp. 114-188 ؛ الحمزاوي : المتهجية العامة لترجمة المصطلحات وتوحيدها وتنميطها، ص ص 63-

66 ؛ ابن مراد : مسائل في المعجم، ص ص 30-44 و 45-77.

(2-2) حول «الانفصال بين القدرات التصريفية والتركيبية والقدرات المعجمية والدلالية» - أي الانفصال بين المعجم والنحو- بعد دراستها لحالات من العجز اللغوي أهمها حالة (جنني)، «الصبية المتوحشة». وقد اعترض عليها محتجاً بوجود «حالات أخرى مختلفة [من العجز اللغوي] لأطفال ومرافقين قد أظهرت نمطا من الكلام دالاً في جوانب منه على ثراء وصحة في استعمال الأجهزة النحوية، لكنه دال في جوانب أخرى على أنه «مضطرب دلاليًا، وأنه في غير مواضعه» أو هو -ببساطة- «غير مفيد». وهذه الحالات الأخيرة لا تدلّ بوضوح على الانفصال بين التركيب والمعجم، وينبغي أن تُؤوّل على أنها حالات من «العجز التواصلّي» (Pragmatic deficit) الذي يبقى معه التركيب والمعجم معا سليمين» (49).

وقد علّل اعتراضه هذا تعليلاً «معرفياً» يبدو في نظرنا غريباً. فقد أدرج المعجم في ما يسميه «اللغة اللبّية» (Core Language) (50) -وهي اللغة «الطبيعية الخالصة» ومكوّنها المركزي «التركيب» - بعد أن كان حتى سنة 1986 على الأقلّ يخرجها منها ويصله بـ«اللغة الأطرافية» أو «لغة الأطراف» (Periphery of Language) التي تشتمل على «الشواذّ المتميّزة» (Marked exceptions)، مثل الأفعال الشاذة والعبارات الاصطلاحية (51)، وكان حتى سنة 1986 أيضاً يعتبر «أنّ ما نعرفه بالفطرة هي مبادئ النظم الفرعية المتنوعة لحالة [الملكة اللغوية] البدئية، وطريقة التفاعل بينها، والنطاقات (Parameters) المرتبطة بها. وما نتعلّمه هي قيم (Values) النطاقات وعناصر أطراف اللغة (مضافاً إليها المعجم، الذي تنطبق عليه اعتبارات مشابهة)» (52). فاللغة اللبّية إذن حسب هذا التحديد تعرف بالفطرة، وأمّا «أطراف اللغة» ومعها المعجم فتتعلّم تعلمًا. وقد تطوّر هذا الموقف سنة 1991 تطوّرًا جذريًا فأدرج المعجم في اللغة اللبّية، ونُسب هو والتركيب إلى «مشكل أفلاطون» (53)، أي إنّه عدّ هو أيضًا ممّا نعرفه بالفطرة.

Chomsky : Linguistics and Cognitive Science, p. 28 (49)

(50) المرجع نفسه، ص 42.

Chomsky : Knowledge of Language, pp. 149-150. (51)

(52) نفسه، ص 150. وينظر حول الفرق بين اللغة اللبّية ولغة الأطراف المرجع نفسه، ص 147 و 221.

Chomsky : Linguistics and Cognitive Science, p. 28. (53)

وكون المعجم والتركيب يعرفان معا بالفطرة يعني أن مفردات المعجم لا تُكتسب اكتساباً بعد الولادة من خلال التجربة وحسب مراحل متدرّجة في التطور، بل هي مثل مكونات التركيب سابقة للتجربة. وإذن فإن المعجم والتركيب معا فطريان في الطفل، غير منفصلين في ذهنه، لأنهما حاصلان له قبل التجربة: «إنّ الدرس الاختباري للمعجم يُعنى بمسائل كانت محلّ تفكير ومناقشات فلسفية كثيرة. فإنّ «مشكل أفلاطون» يبرز في دراسة المعجم بشكل حادّ جداً. والنتائج التي ينتهي إليها إنما تكون كالتالي: إنّ نموّ المعجم [في الأطفال] ينبغي أن يكون فطريّ الاتجاه نحو التوسّع الكبير، فإنّ الأطفال يكتسبون المفردات بكميات عجيبة تتجاوز الإثني عشرة مفردة في اليوم الواحد في الفترات القويّة من نموّ اللغة» (54). يضاف إلى ذلك أنّهم «يتلقون المعرفة بهذه المفردات على أساس عروض (Presentations) قليلة، بل هي قد لا تعرض عليهم إلاّ مرّة واحدة، وفي ظروف غامضة تماماً. وفضلاً عن ذلك فإنّ هذه المعرفة مجزأة. والأطفال يتبعون في الجوهر نهجاً واحداً: فهم يضعون المداخل المعجمية في نفس «التراكيب الجمالية» (Nexus) المعينة المعبّرة عن العلاقات المحورية (Thematic relations) وغيرها من العلاقات، ويسندون إليها خصائصها الظاهرة التي تختصّ بها. وباستثناء المعجزات، فإنّ ما ذكرناه يعني أنّ المفاهيم ينبغي أن تكون حاصلة قبل التجربة (...). وينبغي أن يكون الأطفال حاصلين على العلامات (Labels) الدالة على المفاهيم التي هي فيهم [بالفطرة] - وهذا رأي كان جرّي فودور (J.Fodor) قدّمه ودافع عنه بقوة - وأن يكونوا بشكل أو بآخر قد وهبوا القدرة على تعيين استعمال تلك المفاهيم في حياتهم اليومية» (55).

ورأي فودور الذي أشار إليه تشومسكي -وهو يؤيده تأييداً ظاهراً- هو «أنّ المداخل المعجمية «معطاة» («given») في جوهرها قبل التجربة» (56). وقد أضاف تشومسكي إلى ذلك أنّها تعطي «موضوعة ضمن تأليف ثابت من الخصائص الدلالية» (57). وإذن فإنّ

(54) المرجع نفسه، ص 29.

(55) المرجع نفسه، ص 29.

(56) المرجع نفسه، ص 32.

(57) المرجع نفسه، ص 32.

المفردات وما يرتبط بها من المفاهيم وما يتّصل بها من الخصائص الدلالية «فطرية» كلّها في الإنسان، «معطاة» له قبل التجربة، أي قبل أن يولد. ولا فرق في ذلك بين «الألفاظ» - أي الوحدات المعجمية العامة- وهي حاصلة، و«المصطلحات»- أي الوحدات المعجمية المخصّصة- وهي حادثة، مولّدة توليدا اصطناعيا. ولا فرق أيضا بين ما هو حاصل موجود من المفاهيم والمصطلحات، وما لا يزال منها في طيات المستقبل، فإنّها جميعا «فطرية» في «الملّكة اللغوية». وهذا المذهب يُتبيّن من مناقشة تشومسكي لموقف هيلاري بتنام (Hilary Putnam) المعارض على «الافتراض الفطري» (Innateness Hypothesis) (58).

فقد اعترض بتنام على أن تكون المفردات ودلالاتها معطاة قبل التجربة، واحتجّ لذلك بالمصطلحات العلمية والفنية ومفاهيمها. «فإن نُعطى -كما يقتضي تصوّر فودور للافتراض الفطري- مخزونا فطريا من المفاهيم يشتمل على «carburetor» [مفحّم سيارة] و«bureaucrat» [بيروقراطي] و«quantum potential» [كمّاتٌ كامنة] (59). إلخ، يعني أنّ التطور يمكن أن يسبق كلّ توقعات المستقبل حول المحيط الفيزيائي والمحيط الثقافي، وهذا بالطبع لا يحدث، ولا يمكن أن يحدث». وهو يرى أيضا أنّ المفاهيم والمصطلحات المولّدة للتعبير عنها غالبا ما تنشأ عن النظريات.

وقد انتقد تشومسكي اعتراض بتنام هذا ورأى أنّ فيه «نقائص كثيرة» منها أنّه «لا يقترح بديلا» وأنّه «ليس من الواضح أن تكون النظريات محدّدة للمعجم بأيّ شكل من التحديد يشبه ما يدور في ذهن بتنام». فقد اعترض إذن على صلة تولّد المفهوم والمصطلح المعبر عنه بتولّد النظرية. وهذا في الحقيقة «بديل» مهمّ قدّمه بتنام لتكوّن المعجم المختصّ

(58) ينظر له مثلا كتابه: «Representation and Reality» الصادر سنة 1988، وقد أورد تشومسكي

من هذا الكتاب فقرات في بحثه «Linguistics and Cognitive Science» وردّ عليها: ص ص

32-34. وهذا الردّ هو الذي نعتمد في تحليلنا. والملاحظ أنّ بتنام من أشدّ المعارضين على

«الافتراض الفطري»، وله حضور بارز في كتابات فودور وتشومسكي للردّ عليه وانتقاده -ينظر

لفودور مثلا: 27-53 ; Idem : Psychosemantics pp. 422-438 ; Fodor : Banish DisContent, pp.

64-66 , 89-95 .

(59) «نظرية الكمّات» - (Théorie des Quanta) نظرية حسابية ظهرت في علم الطاقة ثمّ طبّقت في

علم الضوء وعلم الفيزياء النووية.

على الأقل. فإن لتولد الوحدات المعجمية المخصصة - أي المصطلحات - صلة وثيقة بتكون المفاهيم، المتصلة بدورها بتكون النظريات التي تندرج فيها. فإن المفهوم لا يتخذ حيزه في الذهن ولا يُتمثل إلا إذا انتمى إلى نظرية علمية تحدده، وتكونه إذن مرتبط بتكون النظرية التي يندرج فيها، وكذلك المصطلحات فإنها لا تتولد قبل تولد المفاهيم لأن المصطلح في العلم ينشأ عن المفهوم، فإن المنطلق في المعجمية المختصة يكون من المفهوم إلى المصطلح، بخلاف المعجمية العامة التي يكون المنطلق فيها من اللفظ إلى الدلالة المعجمية.

وقد تناول تشومسكي المسألة تأولا يتماشى والافتراض الفطري ويؤيد رأي فودور في أن المفردات «معطاة» قبل التجربة. وقد ميز بين أمرين اعتبر ثانيهما إجابة مقنعة عن المسألة : «الأول اعتبار الملكة اللغوية مكونا متميزا [من مكونات] الدماغ، وهي ذات حالة بدئية محددة (a genetically - determined initial state S_0)، ومشملة على «موارد» (Resources) مخصصة لإيجاد المفاهيم القابلة للاقتران بالبند المعجمية أثناء تجربة الانسان العادية [في الحياة]. [والثاني] هو أن للدماغ موارد أخرى، وحالة بدئية أكثر عموما (more general initial state S_M)، ذات قدرات أخرى على تكوين المفاهيم أثناء وضع النظرية في العلوم المتقدمة (Advanced sciences) مثلا، والمفاهيم التي لا تندرج في مجال الحالة البدئية الأولى (S_0)، ينبغي أن تكون قابلة للتكوين حسب الآليات التي توفرها الحالة البدئية العامة (S_M)» (60).

وإذن فإن «الحالة البدئية العامة» - حسب هذا التصور التشومسكي - تمكن الانسان من تكوين المفاهيم أثناء وضع النظريات في العلوم المتقدمة، وهذه المفاهيم قابلة للاقتران بالمصطلحات أثناء التعبير عن تلك النظريات. مثلما أن الحالة البدئية الأولى تمكنه من إيجاد «المفاهيم العامة» القابلة للاقتران بالوحدات المعجمية العامة أثناء تجربته العادية في الحياة. وتلك المصطلحات مثل هذه الوحدات المعجمية العامة معطاة قبل التجربة، بل هي سابقة لقيام الحالتين البدئيتين بعملهما في تكوين المفاهيم!

وهذا كله يبطل في نظر تشومسكي وفودور ومن نحا نحوهما القول بانفصال المعجم عن النحو وبسبق الأول للثاني؛ فالمكونان إذن - المعجم والنحو - مندرجان في

الملكة اللغوية من حيث هي مكون متميز من مكونات الدماغ، ذات حالة بدئية - أو حالتين 1- محددة وراثيا.

ولا نخفي أننا قرأنا ثم أعدنا أكثر من مرة قراءة ما ذكرنا من فقرات دالة على ربط المعجم العام والمختص - بما سُمي «مشكل أفلاطون»، وعدّ المفردات - العامة والمخصصة - فطرية في الانسان، وحاولنا إيجاد تأويل آخر غير الذي قدّمنا. فإنّ فيها في الحقيقة مذهباً غريباً يذكرنا بمذهب «التوقيف اللغوي»، وهو مذهب كان أصحابه يرون أنّ اللغة «إلهام من الله ووحى» - لأنه «علم آدم الأسماء كلها» فألهمها - وليست هي «اصطلاحاً وتواضعاً» (61). وليس من فرق في نظرنا بين مذهب شيوخنا القدامى ومذهب «الشيخين» تشومسكي وفودور إلّا في المصدر: فإنّ مصدر التوقيف عند علمائنا ديني إلهي، ومصدره عند العالمين الأمريكيين وراثي. على أنّ النتيجة واحدة: فإنّ اللغة - بمعجمها ونحوها - ليست تواضعاً واصطلاحاً بين أفراد الجماعة اللغوية التي تستعملها، بل هي «معطاة» لهم قبل التجربة.

وهذا «المذهب التوقيفي» الجديد يتنزل في الحقيقة ضمن الافتراضات التي ذكرناها في (3-3) حول «المعرفة اللغوية»، فقد رأينا أنّ التنزيل الفلسفي والتنزيل العلمي لما سمّاه تشومسكي «مشكل أفلاطون» قد أنهيا إلى ثلاثة افتراضات حول «المعرفة اللغوية» هي:

(1) أنّ اللغة فطرية؛

(2) أنّ اللغة «عضو»؛

(3) أنّ اللغة «هبة بيولوجية» قد خصّ بها النوع البشري.

وقد حاول باحثون كثيرون خلال السنوات الثلاثين الماضية إثبات صحّة هذه الافتراضات اعتماداً على المعطيات الاختبارية التي يتيحها علم النفس العصبي (Neuropsychology) وعلم الأحياء أو البيولوجيا. وقد وضعت نظريات كثيرة على أسس بيولوجية، وعلى أسس عصبية سريرية في وظائف الدماغ اللغوية، وقدّمت آراء

(61) ينظر مثلاً: ابن فارس: الصحابي، ص ص 31-34؛ وينظر حول آراء القدامى في مسألتي التوقيف والاصطلاح في اللغة: السيوطي: الزهر، 8/1 - 30؛ وينظر أيضاً: المسدي: التفكير اللساني في الحضارة العربية، ص ص 67-71.

متعددة حول الأسس العصبية (Neural basis) والأسس الوراثية (Genetic basis) لتلك الوظائف. وقد كُتب الكثير عن دور النصف الأيسر من كرة الدماغ (Left hemisphere) في النشاط اللغوي، وعن دور القشرة البريسلفاينة (Perisylvian Cortex) في القيام بالوظائف اللغوية (62)؛ على أن ما قيل عن الأسس النفسية العصبية وعن الأسس البيولوجية الوراثية لم يتجاوز بعد مرحلة الاحتمال والترجيح، ولم تدعمه بعد معطيات تجريبية تبرهن على صحته وثبت وجوه اليقين فيه (63).

بل يبدو أيضا أن المحاولات الجارية لموضعة (Localization) الأنشطة اللغوية في الدماغ -مثل «التعبير» و«الفهم» و«التكرار»- والوظائف اللسانية الخاصة مثل المعجم المجزأ بدوره إلى مكونات فرعية، والصرف، والتركيب «محاولات ميئوس منها لأنها مصطنعة. فليس من الجائز أن نطبع على «بطاقات» الدماغ نماذج الذكاء الاصطناعي، كما لا يجوز أن نشبه تكوين الدماغ ونشاطه بتكوين الحاسوب التقليدي ونشاطه» (64)، يضاف إلى ذلك أن ما قيل عن دور الجينات (Genes) في تحديد الوظائف اللغوية، وخاصة عن فطرية «تدوين» مبادئ النحو العالمي المجردة فيها، وتخزين المعجم، وتسجيل قواعد توليد الجمل وتصنيف المفردات، قول لم تثبته المعطيات الاختبارية (65).

وإذن فإننا لا نميل إلى «المذهب التوقيفي» الجديد لأننا لا نميل إلى القول بالافتراض الفطري في اللغة كما لا نميل إلى القول بأن اللغة عضو. وعدم ميلنا هذا يبرره أن ما قيل عن الأسس النفسية العصبية والأسس البيولوجية الوراثية وعن دورها في نشاط الدماغ

(62) ينظر عرض لأهم القضايا المتصلة بتلك الأسس في : Tanenhaus : Psycholinguistics : an overview, pp. 1-37 ; Garrett : Processes in language production, pp. 69-96 ; Flores d'Arcais: Language perception, pp. 97-123 ; Caplan : The biological basis for language, pp. 237-255.

(63) ينظر حول «نسيئة» النتائج المتشعبة إليها ومواطن الضعف فيها : Milner : Introduction à une Science du Langage, pp. 196-262 ; Caplan : The biological basis for language, pp. 242-252.

(64) ينظر 331 p. Sabouraud : Le langage et ses maux, ص 12، 310، 340.

(65) المرجع نفسه، ص ص 11-12، وص ص 340 - 341.

اللغوي لا يتجاوز الافتراض والاحتمال، وهما في نظرنا غير كافيين للقول بصحة نظرية ما (66).

وما نذهب إليه هو أن اللغة تسبق وجود الفرد المستعمل لها، لكنها لا تسبقه لأنها فطرية في نوعه البشري، منزلة في دماغه أو مدونة في جيناته، بل لأنها موجودة قبله في الجماعة اللغوية التي يحلّ بينها بالولادة، وقدرات الفرد المعجمية والنحوية إنما تتحقق بين بقية أفراد الجماعة التي ينتمي إليها، وهو -مثل بقية الأفراد- يتقيد في استعماله اللغة بما استقرّ من قوانين وقواعد تحدّد استعمالها باعتبارها لغة مشتركة (67).

وهذا يعني أن اللغة بين أفراد الجماعة اللغوية الواحدة بعدا موضوعيا محضاً تحدده المفردات ودلالاتها المتواضع عليها، والقواعد التي تحدّد نمطية التركيب والدلالات السياقية التي تُستفاد من الجمل، وبعدا ذاتيا شخصيا يحدده اختيار المتكلم لأنواع الجمل والسياقات الإيحائية التي يريد التعبير عنها بها، وأنواع التنغيم (Intonation) التي يحملها إياها. على أن تتحقّق البعد الذاتي رهين بتحقق البعد الموضوعي لأنّ تأليف الجمل غير ممكن مالم توجد المفردات بمعانيها المتفق عليها. وإذن فإنّ تعامل الفرد مع اللغة في جرهره تعامل موضوعي، واستعماله لها في معظمه استعمال موضوعي لاذاتي (Impersonnel). فهو يستطيع أن يؤلّف الجمل لكنّه لا يستطيع أن يؤلّف المعنى لأن المعنى حاصل قبل تأليف الجملة باعتباره مستفادا من المفردات أو من التعابير الاصطلاحية الموجودة قبل تأليف الجملة، ومن نمطية

(66) قد أكّد ملنار (Milner : Introduction à une Science du Langage, pp. 235-236) أن القول بفطرية اللغة قول فلسفي استدلالي محض، لا تثبته التجربة ولا يقرّه الاختبار العلمي. ونشير أيضا إلى أن منطلق النظرية - وهو «مشكل أفلاطون»- منطلق فلسفي أيضا وليس علميا اختباريا. على أن تأول نظرية أفلاطون في «التذكّر» لم يسلم من الخلط لأنّ أفلاطون في «مينون» لم يهتمّ باللغة بل اهتمّ بالأشكال والأحجام الهندسية. فهو إذن قد عني بالصور ولم يُعن بالتسميات أو بالتعابير. والاهتمام بالأشكال يتماشى ونظريته في «المثّل». ونرى أن من المبالغة الحديث عن «لسانيات أفلاطونية» (Platonistic linguistics) : (ينظر : Chomsky : Linguistics and Cognitive Science, p.30)، أو عن «لغات أفلاطونية» (Platonistic Languages) : (ينظر : Chomsky : Knowledge of Language, p. 33-49).

(67) ينظر : Sabouraud : Le langage et ses maux, pp. 333-334 ; V. Descombes : Les Institutions du sens, pp. 332-333.

التأليف التي تحددها قوانين استعمال اللغة التركيبية، بل إن تأثير هذه النمطية في المعنى ذاك على أن حرية الفرد في تأليف الجمل محدودة أيضا.

وغلبة الموضوعي واللاذاتي على الذاتي في استعمال اللغة ناتجة عن ارتباط اللغة بـ«التواضع الجماعي»، وهذا التواضع هو الذي يحدد خصائص معجمها ونحوها. ومن الأدلة على هذا التواضع تغير المعاني ذاتها في لغة الجماعة اللغوية الواحدة، عبر عصور استعمالها، فإن من المعاني ما يتغير من عصر لآخر نتيجة تغير المفردات التي يبلى بعضها فيسقط من الاستعمال ويولد غيرها ويتخذ حيزه في مقالات الخطاب. بل إن نمطية التركيب يلحقها التطور والتغير على ما نبهنا إليه في الفصل الأول من هذا البحث.

وتغير المعاني بتغير المفردات وتغير نمطية التركيب يحدثه تغير أوضاع الجماعة اللغوية خلال تجربتها في الحياة. وهذا الذي نذهب إليه لا يتفق والنظرية الفطرية لأن الفطري كما رأينا «معطى قبل التجربة»، حاصل في الدماغ قبل الولادة، بينما التواضع عليه حاصل بالتجربة، مكتسب بالتعلم.

ونستتج مما تقدم أن ليس هناك ما يدل على أن نمو المعجم - وكذلك نمو النحو- في الطفل مرتبط بشكل أفلاطون، وأنه «فطري الاتجاه». فإن النموذج الفطري ليس إلا افتراضا فلسفيا استدلاليا لم يثبتته الدرس الاختباري لاكتساب اللغة واستعمالها. وليس هناك أيضا ما يدحض الافتراض الاكسابي الذي يعتمد التجربة أساسا في تحصيل اللغة، بل إن هناك ما يدعمه. فإن الدرس الاختباري يقر بأن «للأطفال معارف طبيعية ومعارف مكتسبة عن «تجزئة» (Découpage) العالم وأنهم يكونون المقولات انطلاقا مما هو واقعي قبل أن يعرفوا العلامات (Signaux) اللغوية التي تطابقها» (68).

فإن لهم إذن «القدرة الفطرية على «تجزئة» العالم إلى مقولات من الأشياء ومقولات من الأحداث، وهم ينتظرون أن توجد في اللغة المفردات التي تطلق على مقولات الأشياء وعلى مقولات الأحداث. وإذن فإن التفاعل مع المحيط ضروري ليستطيع الطفل إطلاق الأسماء على المقولات الطبيعية وعلى المقولات المكتسبة» (69). وهذا كله يدعم مذهبنا في

Boysson-Bardies : Comment la parole vient aux enfants, p. 151. (68)

(69) المرجع نفسه، ص 151.

هذا القسم من الفصل إلى سبق المعجم للنحو.

4 - في سبق المفردة للجملة :

قد ناقشنا في القسم المتقدم من هذا الفصل علاقة المعجم بالنحو من حيث سبق الأول-معرفيا- للثاني. على أن لهذه المسألة صلة بمسألة أخرى نريد مناقشتها في هذا القسم الرابع، هي صلة المفردة بالجملة، أو صلة المفردة بالتركيب عامة. وتبدو مناقشة هذه المسألة ثانوية لأن سبق المعجم للنحو يؤدي منطقياً إلى سبق المفردة للجملة، فإذا كان المعجم سابقاً للنحو كانت مكوناته - وهي المفردات- سابقة لمكونات التركيب النحوي، وهي الجمل، لأن المفردات هي قوام التركيب. وهذا يعني أن القضية في شكلها الصحيح ينبغي أن تصاغ كما يلي : «إن التركيب لا يتحقق إلا إذا وجدت المفردات». لكن هذه الصياغة تجد معارضة لا يستهان بها، منطلقها تصور القضية بصياغة أخرى نقيضة للأولى، هي «إن المفردات لا توجد إلا إذا تحقق التركيب»، باعتبار سبق الجملة للمفردة، وتقدم مفهوم الجملة في اللغة على مفهوم المفردة (70).

1-4 . وللقضية -بوجهيها المتناقضين- صلة بنظريتين لهما آثار عميقة في التفكير

الفلسفي الحديث، هما :

(1) النظرية الذرية (Atomisme) ؛

(2) النظرية الهولية (Holisme) أو اللاذرية (Anatomisme).

ومجال النظريتين الأصلي هو «الذهني» (Le Mental). فإن علماء النفس النرانين (Atomistes) يحللون «الذهني» تحليلاً ذرياً، أي إنهم يقومون بإحصاء تصورات الشخص وأفكاره وآرائه ورغباته ومواقفه باعتبارها «وحدات» يمكن تحديدها بالافراد (71). ويخالفهم في ذلك الهولانيون (Holistes) الذين يرفضون فكرة أن نستطيع بناء حياتنا الذهنية على ذرات نفسية (Atomes psychiques) مثل «الأفكار التمثيلية» (Idées représentatives) التي تُعد في علم النفس و«وحدات تمثيل» مستقلة بذاتها عن غيرها من

(70) هي نظرية مغلبة في النحو البنيوي مثلاً، فإن العلاقة بين المفردة والجملة فيه علاقة تبعية الأولى

للثانية، لأن «مفهوم الجملة سابق لمفهوم المفردة» - ينظر : L.Tesnière : Eléments de syntaxe :

structurale, p. 25.

(71) ينظر : Descombes : Les Institutions du sens, p. 86.

الأفكار، قابلة للإحصاء (72).

وهذا التصور الهولي لبنية «الذهني» مستمد من مفهوم الهولية الفلسفي العام. فإنّ الهولية متأسّسة على تصور تقديم «الكل» على أجزائه : فليس الكل ناتجا عن وجود أجزائه وكأته نتيجة «جمعية» (Résultat collectif) لها، بل هو كائن قبل أن تكون الأجزاء، موجود قبل أن توجد (73).

وانطلاقا من مبدأ تقديم الكل على الأجزاء المكوّنة له استخلص ديكمب (Descombes) ما سماه «هولية بنيوية» (Holisme structural) : وهي نظرية متأسّسة على دراسة الطريقة التي تظهر بها الأشياء، في أيّ مجال من المجالات، مكوّنة لنظام. وهذا يعني أنّ الكلّ (tout) (...) يوجد متقدّما على الأجزاء. ويمكن القول -بتعبير آخر- إنّ الأجزاء المكوّنة للكلّ ليست قابلة للتحديد إلا داخل الكلّ، بشكل يقتضي - إذا أردنا وصف الأجزاء- أن ننطلق من الكلّ (أو من العلاقة بين الأجزاء) وليس من العناصر منفصلة. فالهولية البنيوية تدعونا إذن إلى القيام بالتحليل البنيوي بحسب المنهج الهولي : أي بالبحث عن العلاقات التي يتأسس عليها النظام (74).

وقد أولع الأمريكيون خلال السنوات الثلاثين الأخيرة بهذا المنهج «الهولي» في التحليل، وطبقوه على اللغة خاصة، ومن أهمّ المباحث التي طُبّق فيها مبحث الدلالة، حتى ظهر عندهم ما سمي بـ«الهولية الدلالية» (Semantic holism) و«الهولية المعنوية» (Meaning holism). على أنّ الفكر الفلسفي اللغوي الأمريكي الحديث لا يقدم لنا نظرية واحدة متكاملة، بل نظريات متقوصة يمكن عدّها مشاريع نظريات لأنّ المؤلف الواحد قد يتخذ اليوم نظرية ثمّ سرعان ما يتخلّى عنها لاتباع نظرية جديدة. فإنّ الغالب على الفكر الأمريكي التغيير السريع والتبدّل في الرأي تبديلا مذهلا أحيانا. وقد لخص تشومسكي

(72) المرجع نفسه، ص 96 و 97.

(73) المرجع نفسه، ص 242. وهذا يتماشى والنظرية الهولية الأصلية في علم البيولوجيا. فإنّ قوامها

أنّ جسم الإنسان كلّ لا يتجزأ نظرا إلى ما بين مختلف أجزائه - أي أعضائه- من ترابط ومن علاقات تملون وظيفية، وليس هو مجرد تجميع لأجزائه المؤلفة له. ينظر ديكمب (Descombes)

في المرجع السابق، ص 95، وينظر فيه حول الهولية الذهنية ص ص 95-97.

(74) Descombes : Les Institutions du sens, p. 156.

هذه الظاهرة تلخيصا جيدا في قوله عن «التحو التوليدي» : «إن المجال يتغير بسرعة بتأثير ما يجد من المعطيات الإختبارية والأفكار النظرية. وما يبدو اليوم معقولا قد يتخذ غدا شكلا آخر» (75).

وهذه الظاهرة «التبديلية» هي التي تفسر ظهور «هوليات دلالية» أو «هوليات معنوية». وقد قدم لنا فودور (Fodor) ولبور (Lepore) في كتاب لهما مشترك (76)، ست نظريات هولية مختلفة في المعنى (77)، ويمكن أن نضيف إلى النظريات الست نظرية المؤلفين -وقد بيناها في المقدمة- ونظرية فودور بمفرده (78). ولا تعنينا من هذه النظريات القضايا العامة المتصلة بالفلسفة مثل الإدراك والتصور والقصد والإسقاطات القصدية، بل يعنينا منها ما اتصل باللغة اتصالا حقيقيا وخاصة ما اتصل بالمفردة في علاقتها بالجملة وبالتركيب وبالمرجع الذي تحيل إليه. وخلاصة التفكير اللغوي الهولي في «المعنى» وفي «الدلالة» كما قدمها فودور ولبور في مقدمة كتابهما هي «أن المعنى شيء ما يكون للألفاظ داخل الجمل، وهو أيضا شيء ما يكون للجمل داخل لغة ما مثلما أن القلب لا يكون قلبا إلا إذا كان جزءا في نظام متكامل من الأعضاء، ولا تكون وزارة المالية وزارة للمالية إلا إذا كانت جزءا في نظام متكامل من المؤسسات، ولا يكون الرمز رمزا إلا إذا كان جزءا في نظام متكامل من الأدلة» (79). وقد دعما هذا الرأي بثلاثة آراء متصلة بالمسألة :

Chomsky : The Minimalist Program, p. 10. (75)

J. Fodor and E. Lepore : Holism. A Shoper's guide (76) وقد صدر سنة 1992.

(77) هي (1) نظرية كواين (W.V.O. Quine) في «الهولية الإثباتية» (Confirmation Holism) ؛ (ص 58-37) ؛ (2) نظرية ديفيدسن (D. Davidson) في «هولية التأويل الحاسم» (Radical Interpretation) ؛ (ص 104 - 59) ؛ (3) نظرية لويس (D. Lewis) في «سبق الاعتقاد» (The Primacy of Belief) ؛ (ص 135-105) ؛ (4) نظرية دنيت (D.C. Dennett) في «معيارية الإسقاط القصدي» (The Normativity of Intentional Ascription) ؛ (ص 161-137) ؛ (5) نظرية بلوك (N. Block) في «الدور المفهومي في الدلالة» (Conceptual Role Semantics) ؛ (ص 186-163) ؛ (6) نظرية تشرشلند (P. Charchland) في «دلالة حالة المحل» (State Space Semantics) ؛ (ص 206-187).

(78) ينظر له كتابه : J. Fodor : Psychosemantics. The Problem of Meaning in the Philosophy of Mind, pp.55-95.

ولبقية فصول الكتاب صلة وثيقة بالمسألة أيضا.

Fodor and Lepore : Holism, p.29 (79)

- (1) رأي فريغ (Frege) الذي يربط معنى المفردة بالسياق في الجملة، إذ «لا يكون للمفردة معنى إلا في سياق جملة ما» ؛
- (2) رأي وتغنشتاين (Wittgenstein) الذي يربط معنى الجملة باللغة، فإن «فهمنا لجملة ما يعني فهمنا للغة» ؛
- (3) رأي دافيدسن (Davidson) الذي جمع بين رأيي فريغ وتغنشتاين في قوله :
«لا يكون للجملة (وإذن للمفردة) معنى إلا في سياق اللغة» (80).

وأهم ما تؤكد هذه الآراء هو تبعية المفردة المطلقة للغة ثم للسياق داخل اللغة. فاللغة مجموعة من الرموز والأدلة، «والمعنى الذي يكون للرمز [أو الدليل] إنما يحدده الدور الذي له في اللغة. والخصيصة التي تجعل من الرمز رمزا خصيصة لاذرية (Anatomic)» (81). وخصيصة الرمز الاذرية تبطل علاقته بالأشياء في العالم. خارج اللغة، لأن خصائص الرمز الدلالية التي تحددها علاقته بالأشياء خارج اللغة خصائص ذرية. وهذا الدور المعطى للدليل اللغوي داخل اللغة والتأني لما له من صلات بالمرجع خارج اللغة -سواء في واقع المتكلم الواقعي المدرك بالحس، أو في واقعه الحقيقي المدرك بالذهن- يؤكد النظرية التأليفية (Théorie compositionnelle) السياقية : فالمعنى ذو خاصية جمعية (Caractère collectif) وليس ذا خاصية عنصرية بسيطة (Caractère élémentaire). وهذا دال على أن الخصائص المسندة إلى (أ) متعلقة بالخصائص المسندة إلى (ب) لأنهما عضوان في (ج)، أي في «جمع» (Collectif)، باعتبار (أ) و (ب) دليلين لغويين، و(ج) جملة أو نصاً أو لغة. ولا يمكن أن تكون الخصائص المسندة إلى (أ) متعلقة بالخصائص المسندة إلى (ش) -باعتبار (ش) «شيئا» من خارج اللغة- لأن (ش) ليس عضواً في (ج)، وفقد (أ) للعلاقة ب(ش) ينفي عنه خاصية اكتساب «محتوى دلالي» يستقل به عن

(80) المرجع نفسه، ص 9. وتنظر الشواهد المذكورة في : G. Frege : Les Fondements de l'arithmétique, p. 122; L. Wittgenstein : Philosophical Investigations, parag.

199; D. Davidson : Inquiries into Truth and Interpretation, p. 22.

(81) Fodor and Lepore : Holism, p. 7 - وينظر في الكتاب نفسه أيضا : ص 32. وينظر مجمل آراء

المؤلفين محللة ومناقشة من وجهة نظر فلسفية في : Descombes : Les Institutions du sens, pp.

أعضاء (ج) أو أجزائه، أي ينفي عن المفردة خاصية التفرّد في اللغة. فهي جزء من نظام يمثل «كلاً»، وعلاقتها بالكلّ علاقة تبعية مطلقة، وانضواء تام.

2-4. ونريد أن نبدأ مناقشة هذه المسألة بالرجوع بها إلى أصولها المذهبية الفلسفية القديمة. فهي تنزّل في سياق المناقشات الفلسفية حول ما يعرف بـ«الكليات» (Les Universaux). و«الكلي» حسب المفهوم الفلسفي هو ما كان بطبيعته محمولا على الكثرة أو هو ما حملته كثرة حملا طبيعيا (82)، مثل «الطائفة» و«الجنس» و«النوع». وقد ظهر الخلاف حول «الكليات» منذ تناول فلاسفة القرون الوسطى - العرب ثم الأوروبيون - دلالات «مقولات» أرسطو بالشرح والتأويل انطلاقا مما ورد في كتاب آخر له - هو كتاب «في العبارة» - في «القول والفكر والشيء». فقد ورد في بداية فصله الأوّل «إنّ ما يخرج بالصوت دالّ على الآثار التي في النفس. وما يكتب دالّ على ما يخرج بالصوت. وكما أنّ الكتاب ليس هو واحدا بعينه للجميع، كذلك ليس ما يخرج بالصوت واحدا بعينه لهم. إلا أنّ الأشياء التي ما يخرج بالصوت دالّ عليها أولا - وهي آثار النفس - واحدة بعينها للجميع، والأشياء التي آثار النفس أمثلة لها، وهي المعاني، توجد أيضا واحدة للجميع» (83). وقد انقسمت المذاهب في تأويل «المقولات» - باعتبارها «كليات» - إلى ثلاثة، فهي:

(1) إمّا «Phônai» (Sons vocaliques)، أي «أصوات»؛

(2) وإمّا «Onta» (Étants, Êtres)، أي «أشياء» أو «موجودات حسية»؛

(3) وإمّا «Noêmata» (Objets de la pensée)، أي «تصورات ذهنية» (84).

ثمّ خلفت هذه التأويلات تأويلات أكثر دقّة، فأصبحت الأصوات «أسماء» أو «ألفاظا» (Mots/noms)، وأصبحت الموجودات الحسية «أشياء» (Choses)، وأصبحت التصوّرات الذهنية «مفاهيم» (Concepts). ثمّ تولدت عن هذه التأويلات ثلاثة مذاهب فكرية مازالت ذات آثار عميقة في التفكير الفلسفي الحديث، هي:

(1) «الاسمية» (Nominalisme)، باعتبار «الكليات» أسماء وألفاظا؛

(82) ينظر : De Libera : La Querelle des Universaux, p. 29.

(83) أرسطو : في العبارة، ص 99.

(84) ينظر حول هذه المذاهب : De Libera : La Querelle des Universaux, pp. 48-49.

(2) «الواقعية» (Réalisme)، باعتبار «الكليات» كائنات موجودة في الواقع

المحسوس؛

(3) «المفهومية» (Conceptualisme)، باعتبار «الكليات» مفاهيم ذهنية مجردة. على أن المذهبين الأوّل والثاني -أي «الاسمية» و«الواقعية»- كانا المذهبين الغالبين على التصغير الفلسفي حتى أواسط هذا القرن الميلادي. وأمّا المذهب الثالث فقد كان أتباع المذهبين الأوّل والثاني يأخذون منه ما يرضي نزعات كلّ فريق. وتعنيّا من المذهبين هنا نظرتهما إلى «الدلالة الإحالية» (Sémantique référentielle). فإنّ المقولات والكليات عند الاسمين مجرد ألفاظ وأسماء، وهي أسماء لا تحيل إلى أشياء في الواقع بل تحيل إلى مفاهيم أو مقولات في الذهن، وأمّا الواقعيون فيرون في الكليات أشياء أو موجودات حسيّة واقعية مستقلة عن المفاهيم الذهنية، والناس هم الذين يطلقون عليها الأسماء فيدلّون بها عليها، ولذلك تكون للأسماء في اللغة وظيفة إحالية.

وانطلاقاً من التّحديد الذي قدمنا نلاحظ :

(1) ارتباط «الاسمية» بالنّظرية اللّاذنية. فإنّ الكليات فيها ألفاظ، والألفاظ أدلّة تربط بينها علاقات داخلية بواسطة المفاهيم داخل نظام الألفاظ ذاتها، أي داخل اللغة. على أنّ اللغة ذاتها لغة ذهنية.

(2) ارتباط «الواقعية» بالنّظرية اللّبريّة. فإنّ الكليات فيها «أفراد» واقعية، باعتبار أن لا فرق بين الفرد والكلي لأنّ الفرد حامل لخصائص الكلي، وترتبط هذه الأفراد باللغة بعلاقات إحالية توجد بين الأدلّة اللغوية والأشياء التي تُحيل إليها، أي الأفراد. ولا شك أنّ في كلا المذهبين مطاعن. فإنّ من الخطأ مثلاً إسقاط العلاقة بين المفردات والأشياء إسقاطاً تاماً، وحصص الدلالة المرجعية في العلاقات بين الأدلّة والمفاهيم، كما أنّ من الخطأ إبطال العلاقات بين الأدلّة اللغوية ذاتها -باعتبارها مجرد رموز- أو العلاقات بين الأدلّة والمفاهيم إبطالاً كلياً.

3-4 . فإنّ الكليات يمكن أن تعتبر مفردات -أي ألفاظا- مقترنة بمفاهيم لأنّ من خصائص الكلي أن يُحمل على الكثرة -ممثلة في مجموعة الأفراد- ولا يتحقّق الحمل على الكثرة إلا في الألفاظ والمفاهيم. أمّا الأشياء فلا يتحقّق فيها ذلك لأنّ من أهمّ

خصائصها الإفراد، فإن الشيء لا يكون شيئاً إلا إذا كان هو ذاته وليس غيره، مستقلاً بخصائصه التي تميزه عن غيره من الأشياء، فهو إذن فرد، ولا يُحمل الفرد على الكثرة. وعلاقة الفرد بالكلّي لا تختلف عن علاقة الفرد بالجنس أو بالطائفة أو بالمقولة. وهي في جوهرها علاقة مقولية تمرّ بحلقات إمّا من أعلى الهرمية إلى أسفلها-أي من المقولة إلى الفرد- فتدرّج الخصائص التمييزية تدرّجاً تنازلياً متكاثراً، وإمّا من أسفل الهرمية إلى أعلاها - أي من الفرد إلى المقولة- فتدرّج الخصائص التمييزية تدرّجاً تصاعدياً متناقصاً، باعتبار الفرد -وهو «وحدة مقولية» أو «قطّغريم» (Catégorème) - أجمع لخصائص المقولة.

فإنّ للفرد -أو «القطّغريم» - قابلية حمل الاسم الذي يُستدلّ به عليه ويختصّ به دون غيره من الأفراد التي تُعطى أسماء أخرى أو توسم بسمات خاصة بها تحمل محلّ الأسماء، كما أنّه قابل للإحصاء العددي. فإنّ من الممكن أن نقول (85) إنّ الفرد (أ) من النوع (ن) من الجنس (ج) من المقولة (م) يحمل الاسم (ب). والعلاقة بين (أ) و (ب) علاقة إحالية مرجعية لأنّ (ب) يُعيّن (أ).

لكننا كلّما تدرّجنا نحو الكلّي قلّت إمكانات التسمية التعيينية وصعبت إمكانات الإحصاء العددي لأنّ الأفراد أقلّ من الضروب، إذ الضرب أكبر من الفرد، والضروب أقلّ من الأنواع إذ النوع أكبر من الضرب، والأنواع أقلّ من الأجناس إذ الجنس أكبر من النوع، والأجناس أقلّ من الطوائف إذ الطائفة أكبر من الجنس، كما أنّ الطوائف أقلّ من المقولات لأنّ المقولة أكبر من الطائفة. وكلّ حلقة من هذه الحلقات مشتملة على ما تحتها. وإذن فإنّنا كلّما ارتقينا نحو الكلّي تخلّينا عن الأسماء المعينة واستعملنا أسماء الأجناس (Superordonnés) أو الأسماء المحتوية (Hyperonymes). فإنّ الاسم الذي تحمله المقولة (م) اسم محتو بالنسبة إلى الأسماء التي تحملها طوائفها، والاسم الذي تحمله الطائفة (ط) اسم محتو بالنسبة إلى الأسماء التي تحملها أنواعها، والاسم الذي يحمله النوع (ن) اسم محتو بالنسبة إلى الأسماء التي تحملها ضروبه، والاسم الذي يحمله

(85) أسماء حلقات التصنيف تدرّج من المقولة إلى الفرد مروراً بالطائفة والرتبة والفصيلة والقبيلة والجنس والنوع والضرب. وقد تشتمل كلّ حلقة على حلقة أصغر منها. وقد اقتصرنا في هذا المقام من التحليل على بعض الحلقات لأننا بصدد التمثيل لا غير.

الضرب (ض) اسم محتو بالنسبة إلى الأسماء التي تحملها أفرادها. على أن اسم الفرد (ف) منضو (Hyponyme) تحت أسماء (ض) و(ن) و(ج) و(ط) و(م)، كما أن اسم الضرب (ض) منضو تحت أسماء (ن) و(ج) و(ط) و(م) . . . إلخ. والعلاقة بين المحتوي والمنضوي الذي يقع تحته هي علاقة كلي جزئي، أو كلّ بجزء، لأن التدرج يكون من (م) إلى (ف)، نزولا نحو الفرد المعين، ويمكن عدّ كلّ منضو «قطغريما» بالنسبة إلى محتويه، فهي إذن علاقة قطغريمية تنزك من المجرد الذي يدرك بالذهن إلى المعين الذي يدرك بالحوس. وأمّا العلاقة بين المنضوي والمحتوي الذي يقع فوقه فهي علاقة جزئي بكلي، أو جزء بكلّ، لأن التدرج يكون من (ف) إلى (م)، صعودا نحو المقولة المجردة، ويمكن عدّ كلّ محتو / منضو بالنسبة إلى محتويه الأعلى منه كلاً أو كلياً، والعلاقة بينهما علاقة مقولية تتصاعد من المعين الذي يدرك بالحوس إلى المجرد الذي يدرك بالذهن. وكلّما كان الاسم قطغريما (Catégorémique) كان معينا وكانت العلاقة بينه وبين القطغريم علاقة إحالية مرجعية، وكلّما كان مقوليا كان مجردا، وكانت العلاقة بينه وبين الكلّي علاقة مفهومية.

على أن لأفراد الضرب الواحد خصائص تمييزية تختلف بها عن أفراد الضروب الأخرى من النوع الواحد. كما أن للضرب الواحد خصائص تمييزية يختلف بها عن بقية ضروب النوع الذي ينضوي تحته وعن ضروب الأنواع الأخرى من الجنس الواحد . . . إلخ. وهذه الخصائص التمييزية تُكسب المختصّ بها خصيصة التفرّد عما هو في رتبته أو ما هو فوقه. وهذا يعني أن لكلّ قطغريم قابلية أن يكون «فردا» باعتبار «الفرد» هو الموجود الذي ينفرد بخصيصة تمييزية واحدة على الأقلّ فيخالف بها غيره من الموجودات. ولا شكّ أن خصيصة التفرّد هي التي تجعل القطغريم عنصرا أو جزءا مستقلا بذاته عن بقية الأجزاء المكوّنة للكلّ أو بقية العناصر المكوّنة للمجموع. بل لولا خصيصة التفرّد لما صلح أيّ جزء لأنّ يتّسمي إلى الكلّ وأيّ عنصر لأنّ يتّسمي إلى المجموع لأنّ الكلّ إنّما تكوّنه الأجزاء التي لا يكون بدونها كلاً كما أنّ المجموع تكوّنه العناصر التي لا يكون بدونها مجموعا، ولولا تعدّد العناصر التمايزة المختلفة في المجموع الواحد والأجزاء التمايزة المختلفة في الكلّ الواحد لأصبح كلّ منهما فردا بسيطا.

ونتيجة لما تقدم فإن الكل لا يوجد إلا إذا وجدت الأجزاء التي تكونه كما أن المجموع لا يوجد إلا إذا وجدت العناصر التي تكونه، وأجزاء الكل وعناصر المجموع هي الأفراد. وتلك الأفراد هي التي تترابط أجزاء في الكل وعناصر في المجموع لتكون شبكة العلاقات الاختلافية التي يقوم عليها النظام. فإن من خصائص النظام أن يقوم على شبكة من العلاقات وتلك العلاقات لا توجد إلا إذا وجد الأفراد، أي العناصر والأجزاء المتميزة التي يسمح تمايزها - بما لها من خصائص تمييزية - بالانتظام في شبكة العلاقات الاختلافية التي يبني عليها النظام.

4-4. والاستتاج الذي انتهينا إليه يُبطل النظرية الهولبية في معالجة «الوحدة الدلالية». فهي - كما رأينا في (1-4) - تسبق الكل على أجزائه والمجموع على عناصره. ونحن في الحقيقة أمام نظريتين هولبيتين :

(1) النظرية السياقية التأليفية، وهي نظرية الذين يسبقون الجملة على المفردة، ويرون أن الجملة موجودة قبل الوحدات المعجمية التي تكونها.

(2) النظرية النصية أو المقالية. وهي نظرية الذين تجاوزوا أصحاب النظرية الأولى بمرحلة، فرأوا أن ليست الجملة هي الوحدة الدلالية الأساسية بل هو النص أو المقال، أو الخطاب : فإن النص أو المقال أو الخطاب يسبق الجمل التي تكونه.

والنظرية الأولى متأثرة بما أشاعه الفلاسفة المحدثون - بداية من الألماني غطلب فريغ (Gottlob Frege, 1848-1925) الذي أسهم إسهاما حاسما في تأسيس نظرية «اللغة المشكلنة» (Langage formalisé)، وهي «لغة كاملة منطقيا»، مريضنة (Mathématisé)، تقوم في جوهرها على الرموز المنطقية، ولا يرتبط فيها الرمز بمرجع من خارجها بل برمز آخر من داخلها. وهي لغة ذات تركيب (Syntaxe) وليست ذات معجم (86). وإذا عوضت مفردات اللغة الطبيعية فيها الرموز المنطقية فإنما تعوضها لتأليف القضايا (Propositions) المنطقية. وتأليف هذه القضايا المنطقي يستمد شكلته من «قواعد التأليف» المنطقية، وليس للمفردات في هذا التأليف من أهمية في حد ذاتها، بل هي أدوات ثانوية موظفة لتأليف القضايا تأليفا منطقيا صحيحا. وليست المفردة - لذلك - ذات دلالة ذاتية

مستقلة تنفرد بها، بل هي عنصر في مجموع يؤدي -بعناصره مجتمعة- وظيفة التعبير عن قضية.

والنظرية الثانية متأثرة بمذهب الفيلسوف الأمريكي المعاصر ولأرد كواين (Willard V.O. Quine) (87)، فإن هذا الفيلسوف التجريبي يرى أن الجمل المكوّنة لمقال ما لا يمكن أن يتناول كلّ منها على حدة لمعرفة هل لها معنى اختباري أم لها معنى نظريّ، ولا يمكن في نظره أن تفهم الجملة بمفردها، في علاقتها بالتجربة المباشرة. لذلك فإنّ الوحدات الدلالية تنتمي إلى مستوى أعلى من مستوى الجمل، وقد سمّي هذا المستوى «العلم كآلة»: «فإنّ وحدة المعنى الاختباري هي العلم كآلة» (88). على أن «العلم» هنا ليس العلم بمفهومه الواسع، بل هو «النظرية العلمية». والنظرية هي مجموع القضايا أو مجموع الجمل التي تكوّنّها، وهي إذن مطابقة لمفهوم «المقال» أو «الخطاب»، وهو أيضا مجموع القضايا أو الجمل التي تكوّنّه. وإذن فإنّ المقال -مثل النظرية- هو مجموع الجمل. ولا تؤدي الجملة في هذا المجموع معنى اختباريا مستقلاً، بل إنّ المعنى الاختباري يستفاد من المقال كآلة.

ويلاحظ أننا -مع النظرية الهولية برافديها الفريغني والكوايني اللذين قدّمنا- بعيدون عن الدلالة اللغوية. فإنّ الدلالة التي تقرّها النظرية السياقية الفريغنية والنظرية المقابلة الكواينية دلالة قضايا (Sémantique de propositions) وليست دلالة لغوية، معجمية أو نحوية بالمفهوم الذي قدّمنا من قبل في الفصل الثاني. ولذلك فإنّ «الدلالة الهولية» المستخلصة من «الهولية الدلالية» تقدّم -حسب وجهة النظر اللغوية المحض- تصوراً مغلوفا لعلاقة الجزء بالكلّ أو علاقة العنصر بالمجموع في اللغة، إذا اعتبرنا اللغة إنتاجاً لسانياً محضاً.

5 - في «المعرفة» المعجمية :

1-5. قد نبهنا في الفصل الأول من هذا البحث إلى ما وقع فيه كثيرون من

(87) ينظر حول نظريته : Descombes : Les Institutions du sens, pp. 108-110 ، وينظر أيضا :

Fodor and Lepore : Holism, pp. 37-58

(88) "The unit of empirical significance is the whole of science" - ينظر : Quine : From a

Logical Point of View, p. 42.

المحدثين من خلط بين المعجم النظري والمعجم المدون بحصرهم مفهوم «المعجم» في «قائمة الألفاظ» (89). ومن أدلّ التصوص على هذا الخلط عند المحدثين هذا التعريف الوارد للمعجم (Lexicon) في «موسوعة اللغة واللسانيات» (The Encyclopedia of Language and Linguistics)، الصادرة سنة 1994 : «إنّ مقالات لغة ما أو جملها تتحدّد من خلال مكونين : النحر وهو مجموعة من القواعد العامة للتأليف بين أصناف المفردات وترتيبها في اللغة، والمعجم، الذي يدوّن كلّ ما ليس في ذاته قاعدة عامة. فالنحر موضوعه العموميات (Generalities) اللسانية، والمعجم قوامه الخصوصيات (Singularities) اللسانية، والمفردات الأساسية (Basic words) خصوصيات، فالمعجم يدوّن على الأقلّ إذن المفردات الأساسية في اللغة. ومن الواضح أنّ مفهوم المعجم (Lexicon) مرتبط بمفهوم المعجم المدوّن (Dictionary) (90).

وقد بيّنا في الفصل الأوّل من هذا البحث خطأ هذا التصوّر وحلّلنا في الفصل الثاني ما سمّيناه «المكونات المباشرة لنظرية المعجم»، انطلاقاً من ربطنا لنظرية المعجم بنظرية المفردات، واعتبارنا لمكونات المفردات من عناصر النظرية المعجمية. وقد رأينا أنّ المفردات كيانات معقّدة مجردة. وليست خاصيتها التعقيد والتجريد في تكوينها من خصوصيات لغة بعينها بل هما مشتركتان بين كلّ اللغات التي يشترك في تكوين المفردة فيها وجه دالي يمثله تأليفها الصوتي وبنيتها الصرفية، ووجه مدلولي تمثله دلالتها المعجمية. و«الثنائية الوجيهة» إنّما تتحقّق في مفردات لغة ما لتصبح كيانات معقّدة مجردة بحسب قواعد عامة مقيّدة تظهر آثارها في ما يسمّى «قواعد تكوين المفردات» (Word Formation Rules) (91). وهذه القواعد لا تقلّ تعميماً عن «قواعد التأليف بين أصناف المفردات وترتيبها في اللغة»، التي عدّت في تعريف «المعجم» الذي سبق ذكره موضوع علم النحو. والقول إذن بأنّ المعجم «يدوّن كلّ ما ليس في ذاته قاعدة عامة» وأنّ «قوامه الخصوصيات اللسانية» قول مبنيّ على

(89) ينظر في نقد هذا الخلط أيضاً : S. Anderson : A- Morphous Morphology, pp.180-181

(90) R.L. Humphreys : Lexicon, p. 2192.

(91) ينظر مثلاً : M. Aronoff : Word Formation in Generative Grammar, p.22, 46-88 ، وقد أكّد

(ص 46) نسبة هذه القواعد إلى المعجم وأنها «تعمل عملاً كلياً داخل المعجم، وهي مستقلة تماماً عن قواعد النحو».

خطأ، لأنه ينطبق بعض الانطباق على المعجم المدون، دون المعجم النظري. فإن المعجم النظري قوامه كل ما يتصل بنظرية المفردات في اللغة من القواعد العامة.

2-5. ونحن لو نظرنا في أصناف «الوحدات» التي يتكوّن منها نظام اللغة العام للاحتنا الإحاف والشطط في التحديد الذي يحصر مفهوم المعجم في «قائمة الألفاظ» (92). وتلك الأصناف - كما تقدمها العربية مثلا- أربعة أساسية، هي :

(1) الصواتم وهي قوام الفنولوجيا؛

(2) الصياغم وهي قوام الصرف، وليس «الصيغم» في معنى «الوحدة البنيوية

الصغرى» - فهذه الوحدة هي «الصرفم»، والصرفم مدمج في العربية في «الصيغم» - بل هو «الوحدة الصيغية النموذجية» ؛

(3) الوحدات المعجمية، أو المفردات، وهي قوام المعجم؛

(4) الجمل، وهي قوام التركيب التحوي.

ولم نجد أحدا من الدارسين يرى في الفنولوجيا «قائمة من الصواتم» أو «قائمة من التآليف الصوتية»، وفي الصّرف «قائمة من الصياغم» أو «قائمة من الصرافم»، وفي التركيب «قائمة من الجمل»، بل إنّ الفنولوجيا والصّرف والتركيب تعدّ أصنافا من «المعرفة» (Knowledge) التي تكون للمتكلّمين بلغاتهم : فإنّ الأوّل يمثّل معرفتهم بكيفية التآليف بين مختلف أنواع الوحدات الصوتية، وبالتغيرات التي تطرأ عليها إذا اتلفت في وحدات أكبر، مثل المفردات ؛ والثاني يمثّل معرفتهم بأنماط (Patterns) الصيغ التي تتخذ نماذج لأبنية مفردات اللغة ومشتقاتها، ومنطلقات دلالية لها، لما بين التّمط الصيغي والدلالة في العربية من الترابط ؛ والرابع يمثّل معرفتهم بأنماط التآليف بين المفردات في بُنى أوسع، هي الجمل. وبناء على ذلك فإنّ المعجم يمكن أن يعدّ هو أيضا معرفة المتكلّمين بخصائص المفردات من حيث الانتماء المقولي والتآليف الصوتي والبنية الصرفية والدلالة ؛ وقواعد تكوّننها، من حيث اشتراك الوجهين الدالي والمدلولي فيها، وقواعد تكوينها، الصوتية

(92) سنعمد في النقاش التالي حول «الظاهرة المعرفية» رأي ستيفن اندرسن (ينظر: S. Anderson A. - Morphous Morphology, pp. 180-183, 305-309)، على أنّا قد خالفناه أحيانا، وأضفنا إليه بعض العناصر الجديدة، وخاصة ما يتصل بالصياغم والبنية الصرفية عامّة، وبمادة «المعرفة المعجمية».

والصرفية والدلالية والاقتراضية ؛ وبالمبادئ العامة المتحكمة في وضعها في مواضعها من مقالات الخطاب. ويتحقق هذه المعرفة يستطيع المتكلم التفريق بين ماهو من لغته من المفردات وما ليس من لغته.

وهذه «المعرفة المعجمية» هي أساس «الجهاز المعرفي» لما نسميه «علم المعجم». وهذا الجهاز ذو بعدين، فهو :

(1) مُسْتَظْهَر (Externalized) أو ما صدقي (Extensional) تظهره معرفة المتكلم «الخارجية» باللغة ؛

(2) مُسْتَبْطَن (Internalized) ذو امتداد في ملكة المتكلم اللغوية الذهنية. وتدل على هذا الامتداد الدراسات المنجزة في ما يُعرف بـ «المعجم الذهني» (The Mental Lexicon). فهو معجم «عناصري» (Componential) تتمثل عناصره في مكونات فرعية يشتمل عليها، هي المكوّن الصوتي (الفنولوجي أو الإملائي)، والمكوّن الصرفي، والمكوّن الدلالي. وهذه المكونات هي مكونات المفردات ذاتها في المعجم الذهني (93).

بل إنّ للامتداد الذهني الذي أشرنا إليه من الأهمية ما أوقع بعضهم في المبالغة الشديدة إذ اعتبر أن ليس هناك من معجم نظري إلا «المعجم الذهني» وأنّ كلّ ما عدا المعجم الذهني «معجم صناعي» أو «معجم مدوّن» (Dictionary) (94). وليس هذا عندنا بمستقيم، فإنّ المعرفة المعجمية المستظهرة فيما نرى وثيقة الصلة بالمعرفة المعجمية المستبطنة. وليست المستظهرة امتدادا للمستبطنة إذ لو كان ذلك لوقعنا في أوام «مشكل أفلاطون» وأخطاء النظرية الفطرية، بل المستظهرة «استرجاع» لمعرفة بمكونات المعجم الصوتية والصرفية والدلالية قد اختزنتها الذاكرة وتمثلها الذهن وارتبطت بملكة المتكلم اللغوية، بعد اكتسابها بالتجربة.

(93) تنظر مراجع التعليق 31 من هذا الفصل.

(94) ينظر مثلا : Humphreys : Lexicon, p. 2192 . وينظر أيضا : القاسي الفهري : المعجم العربي بين الوظيفي والتصوري، ص ص 467-473 ؛ نفسه : المعجم العربي، ص 14. وينظر في الموضوع أيضا : محمد صلاح الدين الشريف : المعجم بين النظرية اللغوية والتطبيق الصناعي، ص ص 16-28، وفيه مقارنة طريقة.

3-5. على أن المفردات التي تكون نظريتها نظرية المعجم صنفان، هما :
(1) المفردات التي نسميها «وحدات معجمية عامة»، وهي ألفاظ اللغة العامة
«الحاصلة» للجماعة اللغوية من الأجيال السابقة بالتناقل.

(2) المفردات التي نسميها «وحدات معجمية مخصصة»، وهي «المصطلحات»
وهذه وحدات معجمية «حادثة»، قد ولدها الأفراد أو المؤسسات المختصة، للتعبير عن
الجديد الطارئ، من المفاهيم والأشياء، على حياة الجماعة اللغوية. وقد يعتمد في هذا
الصنف على الصنف الأول فينتقل بألفاظ لغوية عامة من التعميم إلى التخصيص وتصبح
مصطلحات.

على أن مآل هذا الصنف الثاني - بمرور الزمن وتقدم العهد باستعماله - الاندماج في
الصنف الأول، حتى يصبح أكثره من رصيد اللغة العام. فإن لكل عصر مولداته اللغوية،
وكل مولد جديد في عصره معبر عن خصوصية ما اقتضت توليده. لكنه - إذا كتب له
البقاء في الاستعمال - يفقد جدته في العصور اللاحقة، لأن الجدة ستكون لمولدات
جديدة يعبر بها عن مفاهيم وأشياء جديدة تطرأ على حياة الجماعات التي تولدها. فكل
قديم كان إذن جديدا في العصر الذي ظهر فيه من حياة اللغة. ولولم يكن هذا لوقعنا في
«مشكل أفلاطون»، وأوهام «النظرية التوقيفية الجديدة» التي تعتبر الألفاظ معطاة قبل
التجربة، فهي خالدة خلود النفس، وقديمة قدم العالم
ويرتبط بهذين الصنفين من المفردات «علمان» فرعيان أو مبحثان أساسيان يكونان
«علم المعجم» هما (95) :

(1) المعجمية العامة، وقوامها المفردات المتشعبة إلى الصنف الأول، أي «الفاظ
اللغة العامة». ويتفرع هذا المبحث إلى مبحثين فرعيين، هما :
(أ) المعجمية العامة النظرية، وهي توافق ما يسمّى بالفرنسية «Lexicologie»
وبالانجليزية «Lexicology»، وموضوعها البحث في المفردات من حيث مكوناتها
وخصائصها وأصولها وقواعد تكوينها ودلالاتها ؛

(95) ينظر حول هذين الفرعين : إبراهيم بن مراد : مسائل في المعجم، ص ص 30 - 44.

(ب) المعجمية العامة التطبيقية، وهي توافق ما يسمى بالفرنسية «Lexicographie»، وبالانجليزية «Lexicography»، وموضوعها البحث في المفردات من حيث هي مدخل معجمية (Entrées lexicales) أو (Lexical entries) تجمع من مصادر ومستويات لغوية ما، ثم توضع في كتاب - هو المعجم المدون - بحسب منهج في الترتيب وفي التعريف معين.

(2) المعجمية المختصة، وقوامها المفردات المتتمية إلى الضنف الثاني أي «المصطلحات»، ويترع هذا البحث إلى مبحثين فرعيين أيضا، هما :

(أ) المعجمية المختصة النظرية، وهي توافق ما يسمى بالفرنسية «Terminologie»، وبالانجليزية «Terminology»، وموضوعها البحث في «الوحدات المعجمية المختصة من حيث مكوناتها، ومفاهيمها، وقواعد توليدها؛

(ب) المعجمية المختصة التطبيقية، وهي توافق ما يسمى بالفرنسية «Terminographie»، وبالانجليزية «Terminography»، وموضوعها البحث في المصطلحات من حيث مناهج تقييسها (Normalisation) ومناهج تكتيزها سواء بتأليف المعاجم العلمية والفنية المختصة المدونة أو بالتخزين في الحواسيب، جمعا ووضعاً.

والمباحث الفرعية الأربعة (1أ) و(2أ) و(1ب) و(2ب) مباحث متكاملة. فإن

(1أ) و(2أ) متأسان على البحث في نظرية المفردات، وليس بين المفردات فيهما من فرق من حيث هي دوال ذات مكونين صوتي وصرفي. وإنما الفرق بينهما في الدلالة : فإن الدلالة في (1أ) دلالة معجمية تحصل بالانطلاق من الدال - باعتباره شكلا - إلى المدلول، إذ يمكن أن يُتَهِى إليها بالإجابة عن سؤال مثل : «إذا ذكر لك الدال (س)، أي معنى يمكن أن تعطيه له؟». وأما دلالة (2أ) فدلالة مفهومية، تحصل بالانطلاق من المدلول - أو المفهوم - باعتباره محتوى إلى الدال، إذ يمكن أن يُتَهِى إليها بالإجابة عن سؤال مثل : «إذا ذكر لك المفهوم (ص)، أي دال يمكن أن تقرنه به؟». والدلالة المعجمية ترتبط بما يسمى «الحقل الدالّي» (Champ sémasiologique) الذي يشمل الدوال على اختلاف انتماءاتها المقولية : أسماء وأفعالا وصفات وظروفا وأدوات، وهي تقبل الاشتراك أو التعدد الدلالي لأن الدليل الواحد قد يسند إليه أكثر من معنى. وأما الدلالة المفهومية فترتبط بما يسمى

«الحقل المسمياتي» (Champ onomasiologique) الذي تختص به الأسماء وما جاز له أن يقوم مقامها من مقولة الصفة. وهذه الدلالة المفهومية لا تقبل التعدد الدلالي لأن المفهوم الذي ينطلق منه إلى التسمية يكون واحداً، لكنّها تقبل الترادف لأن المفهوم الواحد قد يُعطى أكثر من تسمية واحدة.

والمبحثان الفرعيان (أب) و (ب2) متأسسان على «المعالجة المعجمية التطبيقية» (Traitement dictionnaire)، اليدوية أو الحاسوبية الآلية، للوحدات المعجمية بصنفها: العامة والمخصصة، فهما يصلان علم اللغة بالتطبيق الصناعي. لكنهما غير منفصلين عن المبحثين الفرعيين (أ1) و (أ2) لأن المعالجة المعجمية التطبيقية للمفردات تجرى بعد استقصاء البحث النظري فيها. ونتائج البحث النظري هي التي تستغل في التأليف المعجمي، إذ لولا معرفة المؤلف المعجمي بتلك النتائج لكان عمله - في مرحلتي الجمع والوضع على السواء، وخاصة في ترتيب المداخل المعجمية وفي تعريفها - ضرباً من السخف.

6 - خاتمة :

قد ناقشنا في هذا الفصل بعض القضايا النظرية المعرفية المتصلة بنظرية المعجم، وقد اهتمنا خاصة بالعلاقة بين المعجم والنحو، والعلاقة بين المفردة والجملة، والعلاقة بين المعجم والمعرفة. وقد انطلقنا من مبدأ إقرار تكوّن نظام اللغة من ثنائية تقوم على المعجم والنحو، ومبدأ الفصل بين هذين المكوّنين، ومبدأ سبق المعجم للنحو وسبق المفردة للجملة. وقد اعتمدنا في التحليل ما يتصل بموضوعنا من المعطيات الاختبارية التي توفرها اللسانيات النفسية واللسانيات العصبية الحديثة في دراسة حالات العجز اللغوي ودراسة مراحل اكتساب الطفل للغة.

وقد ناقشنا أثناء التحليل بعض الافتراضات والمسائل النظرية التي تتخذ منطلقاً أو أدلة على تبعية المعجم للنحو وسبق النحو للمعجم وسبق الجملة للمفردة. ومن أهمّ المسائل التي ناقشنا :

(1) الافتراض الفطري الذي تأسس عليه جانب مهمّ من النظرية النحوية التوليدية وأدى إلى الاعتقاد بأنّ اللغة عضو. وقد تعلقّ كثيرون بهذا الافتراض حتى صار حقيقة

علمية» رغم أن البحث يدلّ على أنه مجرد افتراض فلسفيّ استدلاليّ، وأنّ المعطيات الاختبارية لم تثبت صحته.

(2) افتراض «فطرية المعجم»، الذي أدّى إلى الاعتقاد بأنّ «المفردات معطاة قبل التجربة»، وقد رأينا في القول بهذا الافتراض «توقيفا لغويا» لا تقرّه المعطيات الاختبارية حول اكتساب اللغة.

(3) الهولية الدلالية التي تنفي -من منطلق لادريّ- أن يكون للدليل اللغوي أهمية خارج التركيب الذي يكون فيه. وقد اتخذت هذه النظرية -وما تفرّع عنها من آراء- تعلقة أيضا لتسبيق الجملة على المفردة عند بعض وتسيق المقال على الجملة عند بعض آخر، ونفي العلاقة المرجعية بين الأدلة اللغوية والأشياء، خارج اللغة. وقد رأينا أن الدلالة التي اعتنت بها الهولية الدلالية ليست الدلالة اللغوية بل هي «دلالة القضايا المنطقية».

(4) صلة المعجم بالمعرفة، وقد أكدنا ما ذهبنا إليه من قبل في الفصل الأوّل ودعمناه في الفصل الثاني حول خطأ الاعتقاد بأنّ المعجم مجرد قائمة من المفردات، وبيننا قابلية المعجم لأن يكون موضوعا معرفيا، وأنّ «المعرفة المعجمية» لا تتحقّق من خلال ما يسمّى «المعجم الذهني» بل من خلال نظرية المفردات باعتبار المفردات متحصّلة للمتكلم المتّمي إلى جماعة لغوية ما، بالتجربة.

وإذن فإنّ المعجم حسب ما نرى منفصل معرفيا عن النحو وهو سابق له وليس تابعا له أو ذيلًا ملحقا به، كما أنّ وحداته -وهي المفردات- سابقة للوحدات النحوية وهي الجمل لأنّ هذه الوحدات النحوية لا تتحقّق فيتحقق بتحققها النحو إلا إذا تحققت وحدات المعجم واستقامت كيانات معقّدة مجردة قابلة بما لها من خصائص تمييزية لأن تكون أفرادا لغوية معجمية تتأسّس عليها هرمية النظام اللغوي.

وقد انطلقنا في ما ذهبنا إليه من دحض للافتراض الفطري وما اتّصل به من آراء ومواقف من منطلق نظريّ آخر هو القول بالخاصية التواضعية في اللغة. فإنّ اللغة فيما نرى تواضع جماعي. وهذا التواضع هو الذي يحدّد خصائص معجمها ونحوها لأنّه يتحكّم في الدلالات التي تُعطى للمفردات وفي القواعد التي تحدّد نمطية التركيب والدلالات السياقية التي تُستفاد من الجمل. فليست الجمل هي التي تُسند إلى المفردات معانيها بل إنّ

معاني المفردات الحاصلة بالتواضع الاجتماعي هي التي تحدّد للسياقات معانيها وللجمل أنماط تراكيبيها. وهذه الخاصية التواضعية تثبت صحة افتراض آخر نقيض للافتراض الفطري، هو الافتراض الاكتسابي في تحصيل اللغة. وهذا الافتراض يعتمد التجربة أساسا، وهو يعطي الاستعمال اللغوي بعدا موضوعيا لا ذاتيا، تظهر آثاره في «معرفة» المتكلم المعنوية، فهو لا يعرف لغة خاصة به يتعامل معها حسب ما يميله عليه ذهنه أو تحدّه له فطرته، بل يعرف لغة مشتركة بينه وبين أفراد الجماعة التي ينتمي إليها.

وهذا كلّه يعني أنّ المعجم متحصّل لمستعمل اللغة من تجربته في الكون، وأنّ علم المعجم علم نظريّ اختباريّ (Empirique)، وليس هو علما ذهنيّا نفسيا مرتبطا بينة ذهنية ذاتية (Subjective). فإنّ الموضوعي اللاذاتي في اللغة عامة أغلب من الذاتيّ لأنّ الذاتيّ لا يخرج عن «اختيار» المتكلم لأنواع الجمل وأنواع السياقات الإيحائية التي يريد التعبير عنها بها، وأنواع التنغيم التي يحملها تلك الجمل. لكنّ هذا «الاختيار الذاتيّ» نفسه ليس إلّا تصرفا واعيا في ما تحقّق من بعد لغويّ موضوعيّ.

إبراهيم بن مراد

كليّة الآداب بمنوبة

جامعة تونس الأولى

قائمة المراجع *

1 - العربية والمعربة :

ابن فارس، أبو الحسن أحمد : الصحابي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، تحقيق مصطفى الشومبي بيروت، 1964.

ابن مراد، ابراهيم : مسائل في المعجم، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 1997.

— مقدمة لنظرية المعجم، مجلة المعجمية، 9-10 (1993-1994)، ص ص 29-81.

ارسطو : كتاب ارسطوطاليس باري ازمانياس، أي «في العبارة»، ترجمة اسحاق بن حنين، تحقيق عبد الرحمان بدوي، ضمن : منطلق ارسطو، الكويت، بيروت، 1980/1-99-133.

الحمزاوي، محمد رشاد : أعمال مجمع اللغة العربية بالقاهرة، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 1988.

— المنهجية العامة لترجمة المصطلحات وتوحيدها وتنميطها، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 1986.

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن : المزهري في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق محمد أحمد جاد المولى ومحمد أبو الفضل ابراهيم وعلي محمد البجاوي، ط. 2، القاهرة، (د.ت) (جزآن).

الشريف، محمد صلاح الدين : المعجم بين النظرية اللغوية والتطبيق الصناعي، مجلة المعجمية، 2 (1986)، ص ص 15-30.

الفاصي الفهري، عبد القادر : المعجم العربي بين التصوري والوظيفي، ضمن : في المعجمية العربية المعاصرة، وقائع ندوة جمعية المعجمية العربية بتونس، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 1987، ص ص 467 - 493.

— المعجم العربي، نماذج تحليلية جديدة، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، 1986. المسدي، عبد السلام : التفكير اللساني في الحضارة العربية، الدار العربية للكتاب، تونس، 1981.

(* اكتفينا في هذه القائمة بذكر ما احيل إليه في التعليقات.

2 - المراجع الأعجمية

- Anderson, Stephen R. : Morphological theory, in Frederick Newmeyer (ed) : *Linguistics : The Cambridge Survey*, I, pp. 146-191.
- *A-Morphous Morphology*. Cambridge University Press, Cambridge, 1992.
- Andrews, Avery D. : Lexical structure, in : Frederick Newmeyer (ed) : *Linguistics : The Cambridge Survey*, I, pp. 60-88.
- Aronoff, Mark : *Word Formation in Generative Grammar*. MIT Press, Cambridge, Massachusetts, London, 1976.
- Asher, R.E. (ed) : *The Encyclopedia of Language and Linguistics*. Pergamon Press, Oxford - New York - Séoul - Tokyo, 1994 (10vols).
- Benedict, H. : Early lexical development : Comprehension and production, in : *Journal of Child Language*, 6 (1979), pp. 183-200.
- Blumstein, Sheila E. : Neurolinguistics : an overview of language - brain relation in aphasia, in Frederick Newmeyer (ed) : *Linguistics : The Cambridge Survey*, III, pp. 210-236.
- Boysson - Bardies, Benedicte de : *Comment la parole vient aux enfants*. Ed. Odile Jacob, Paris, 1996.
- Caplan, David : The biological basis for language, in : Frederick Newmeyer : *Linguistics : The Cambridge Survey*, III, pp. 237-255.
- Cardebat, Dominique, et al. : Les Troubles du sens des mots, in : *Recherches* vol. 25, N° 267 (1994), pp. 798-802.
- Chomsky, Noam : Current Issues in Linguistics Theory, in : Fodor, J., and Katz, J. (eds.) : *The Structure of Language. Readings in the Philosophy of Language* Prentice - Hall, Inc., Englewood Cliffs, New Jersey, 1964, pp.50-118.
- *Aspects de la Théorie Syntaxique*, trad. fr. par J.-C. Milner. Ed. du Seuil, Paris, 1971.
- *La Linguistique Cartésienne. Un Chapitre de l'Histoire de la Pensée Rationaliste*, trad fr. par Nelcya Delanoë et Dan Sperber. Ed. du Seuil, Paris, 1969.
- *La Nature Formelle du Langage*, trad. fr. par N. Delanoë et D. Sperber. Ed. du Seuil, Paris, 1969 (avec : *La Linguistique Cartésienne*).

- *Knowledge of Language. Its Nature, Origin, and Use.* Praeger, Nestpont, Connecticut, London, 1986.
- *Théorie du Gouvernement et du Liage*, trad. fr. par Pierre Pica. Ed. du Seuil, Paris, 1991.
- On the Nature, Use and Acquisition of Language, in : William Lycan (ed.) : *Mind and Cognition. A Reader*, pp. 627-646.
- Linguistics and Adjacent Fields : A Personal View, in A. Kasher (ed.) : *The Chomskyan Turn*, pp. 3-25.
- Linguistics and Cognitive Science : Problems and Mysteries, in A. Kasher (ed.) : *The Chomskyan Turn*, pp. 26-53.
- *The Minimalist Program*. MIT Press, Cambridge, Massachusetts, London, 1995.
- Davidson, Donald : *Inquiries into Truth and Interpretation.* Clarendon Press, Oxford, 1984.
- Descombes, Vincent : *Les Institutions du sens.* Les Editions de Minuit, Paris, 1996.
- Emmorey, Karen D. and Fromkin, Victoria A. : The Mental Lexicon, in Frederick J. Newmeyer (ed.) : *Linguistics : The Cambridge Survey*, III, pp. 124-149.
- Enç, Mürvet : The Syntax - semantics interface, in : Fred. Newmeyer (ed.) : *Linguistics : The Cambridge Survey*, III, pp. 239-254.
- Felber, Helmut : *Terminology manuel.* Unesco- Infoterm, Paris, 1984.
- Fine, Gail : Inquiry in The Meno, in : Richard Kraut (ed.) : *The Cambridge Companion to Plato.* Cambridge University Press, Cambridge, 1991, pp. 200-226.
- Flores d'Arcais, Giovanni B. : Language perception, in : Fred. Newmeyer (ed.) : *Linguistics : The Cambridge Survey*, III, pp. 97-123.
- Fodor, Jerry : Banish DisContent, in : William Lycan (ed.) : *Mind and Cognition. A Reader*, pp. 420-438.
- *Psychosemantics. The Problem of Meaning in the Philosophy of Mind.* MIT Press, Cambridge, Massachusetts, London, 1987.
- Fodor, Jerry and Lepore, Ernest : *Holism. A Shopper's Guide.* Basil Blackwell, Cambridge - Oxford, 1992.
- Frege, Gottlob : *Les Fondements de l'arithmétique.* Ed. du Seuil, Paris, 1969.

- Fromkin, Victoria A. : Language and Brain : Redefining the Goals and Methodology of Linguistics, in : Asa Kasher (ed.) : *The Chomskyan Turn*, pp. 78-103.
- Garrett, Merrill F. : Processes in language production, in : Fred. Newmeyer (ed.) : *Linguistics : The Cambridge Survey*, III, pp. 69-96.
- Gleitman, Lila R., et al. : Where learning begins : initial representations for language learning, in : Fred. Newmeyer (ed.) : *Linguistics : The Cambridge Survey*, III, pp. 150-193.
- Grüber, Jeffrey S. : *Lexical Structures in Syntax and Semantics*. North Holland Publishing Company, Amsterdam - New York - Oxford, 1976.
- Guilbert, Louis : *La créativité lexicale*. Larousse, Paris, 1975.
- Hagège, Claude : *L'enfant aux deux langues*. Editions Odile Jacob, Paris, 1996.
- Humphreys, R.L. : Lexicon, in : R.E. Asher (ed.) : *The Encyclopedia of Language and Linguistics*, IV, pp. 2192a - 2193b.
- Kasher, Asa (ed.) : *The Chomskyan Turn*. Basil Blackwell, Cambridge- Oxford, 1991.
- Katz, Jerrold J. : *La philosophie du langage*, trad. de l'anglais par Janick Gazio. Payot, Paris, 1971.
- Ladusaw, William A. : Semantic theory, in : Fred. Newmeyer (ed.) : *Linguistics : The Cambridge Survey*, I, pp. 89-112.
- Libera, Alain de : *La querelle des universaux, de Platon à la fin du Moyen Age*. Ed. du Seuil, Paris, 1996.
- Lipka, L. : Lexicalization and Institutionalization , in : R.E. Asher (ed.) : *The Encyclopedia of Language and Linguistics*, IV, pp. 2164a - 2167a.
- Lycan, William G. (ed.) : *Mind and Cognition. A Reader*. Basil Blackwell, Cambridge - Oxford, 1990.
- Milner, Jean-Claude : *Introduction à une Science du Langage*. Ed. du Seuil, 1989.
- Montague, R. : *Formal Philosophy*. Yale University Press, New Haven, 1974.
- Nation, P. : Vocabulary size. Growth and use, in R. Schreuder and B. Wellens (eds.) : *The Bilingual Lexicon*. John Benjamins Publishing Company, Amsterdam-Philadelphia, 1993, pp. 115-134.
- Neidle, V. : Lexical Functional Grammar (LFG), in : R.E. Asher (ed.) : *The Encyclopedia of Language and Linguistics*, IV, pp. 2147a-2153a.
- Nelson, K. et al. : Nouns in early lexicons : Evidence, explanations and implications, in : *Journal of Child Language* , 20 (1993), pp. 61-84.

- Newmeyer, Frederick J. (ed.) : *Linguistics : The Cambridge Survey*. Cambridge University Press, Cambridge, 1988 (4 vols).
- Pinker, Steven : *The Language Instinct*. Harper Perennial, New York, 1995.
- Quine, Willard O. : *From a Logical Point of View*. Harvard University Press, Cambridge- Massachusetts, 1953.
- Rivenc, François : *Introduction à la logique*. Payot, Paris, 1989.
- Sabouraud, Olivier : *Le langage et ses maux*. Editions Odile Jacob, Paris, 1995.
- Shallice, Tim : *From Neuropsychology to Mental Structure*. Cambridge University Press, Cambridge, 1988.
- Tanenhaus, Michael K. : Psycholinguistics : an overview, in : Fred. Newmeyer (ed.) : *Linguistics : The Cambridge Survey*, III, pp. 1-37.
- Tesnière, Lucien : *Eléments de Syntaxe Structurale*. Editions Klincksieck, Paris, 1959.
- Wittgenstein, Ludwig : *Philosophical Investigations*, trad. G.E.M. Anscombe. Basil Blackwell, Cambridge-Oxford, 1968.